



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الثامنة والعشرين
من الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الحادي عشر المنعقدة في
٥ / شوال / ١٤١٣ هجرية الموافق ٢٨ / ٣ / ١٩٩٣ ميلادية.

(الجلد ٣٠)

(العدد ٢٨)

جدول الأعمال

الصفحة

٤

٤

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

٢ - تلاوة الإجازات والاعتذارات.

١ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد سليمان عرار.

٢ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عبدالله الزريقات.

٣ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد عبدالمجيد الشريدة.

٤ - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور احمد الكوفحي.

٥ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد كامل العمري.

٦ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عبدالمعزم ابو زنت.

٣ - استكمال البحث في تقرير اللجنة الزراعية حول الواقع الزراعي في الاردن.

٤

هكذا من الشاهل

- ٤ - مناقشة تقرير لجنة التعيينات.
(تم تأجيل الجلسة الخاصة الى جلسة قادمة واستبدالها بمناقشة تقرير لجنة التعيينات).
٥ - ما يجد من اعمال.
٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الاحد الموافق ٥ / شوال / ١٤١٣ هجري، الواقع في ٢٨/٣/١٩٩٣ ميلادي، عقد مجلس النواب جلسته الثامنة والعشرون من الدورة العادية الرابعة برئاسة معالي الدكتور عبداللطيف عربيات وحضور عطوفة امين عام مجلس الامة السيد صالح الزعبي.

وتغيب باجازه من الاعضاء السادة: /
وتغيب بعمدة من الاعضاء السادة: سليمان عرار، عبدالله زريقات، عبدالمجيد الشريدة، الدكتور احمد الكوفحي، كامل العمري، عبدالمنعم ابو زنت.
وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة: عبدالكريم الكباريتي، هشام الشاراي، فيصل الجازي، ذيب انيس.

وحضر من الحكومة:

- ١ - معالي السيد ذوقان الهنداوي: نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.
- ٢ - معالي الدكتور عبدالله النصور: وزير الصناعة والتجارة.
- ٣ - معالي السيد ابراهيم عز الدين: وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.
- ٤ - معالي السيد يوسف المبيضين: وزير العدل.
- ٥ - معالي السيد جمال الصرايرة: وزير البريد والاتصالات.

- ٦ - معالي المهندس سعد هائل السرور: وزير الاشغال العامة والاسكان.
 - ٧ - معالي المهندس سمير قعوار: وزير المياه والري.
 - ٨ - معالي السيد جمال حديثة الخريشا: وزير دولة.
 - ٩ - معالي السيد جودت السبول: وزير الداخلية.
 - ١٠ - معالي المهندس علي ابوالراغب: وزير الطاقة والثروة المعدنية.
 - ١١ - معالي الدكتور صالح ارشيدات: وزير الشباب.
 - ١٢ - معالي الدكتور عبدالرزاق طيبيشات: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.
 - ١٣ - معالي السيد محمود الشريف: وزير الاعلام.
 - ١٤ - معالي السيد عاطف البطوش: وزير الدولة للشؤون البرلمانية.
 - ١٥ - معالي السيد سلطان العدوان: وزير دولة.
 - ١٦ - معالي السيد محمد السقاف: وزير التموين.
 - ١٧ - معالي الدكتور فايز الخصاونة: وزير الزراعة.
 - ١٨ - معالي الدكتور امين عواد المشاقبة: وزير التنمية الاجتماعية.
- وحضر من الامانة العامة السادة: علي الحسين، محمد الرديني، حمد الغريز، فراس العدوان.
- معالي رئيس المجلس: بسم الله الرحمن

هكذا من الأشهر

الرحيم.

النصاب مكتمل بسم الله نفتح الجلسة.
الاستاذ الامين العام جدول الاعمال.

السيد الامين العام: شكرا معالي
الرئيس.

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق
المجلس الكريم على اعفاء السيد الامين العام
من تلاوته؟

الجميع: موافقون.

السيد الامين العام:

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.

أ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد
سليمان عرار.

ب - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد
عبدالله الزريقات.

ج - طلب معذرة مقدم من معالي السيد
عبدالمجيد الشريدة.

د - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور
احمد الكوفحي.

و - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد
كامل العمري.

ي - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد
عبدالمعزم ابو زنت.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق
المجلس الكريم على معذرة السادة النواب؟

الجميع: موافقون.

السيد الامين العام:

٣ - استكمال البحث في تقرير اللجنة الزراعية

حول الواقع الزراعي في الاردن.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ مقرر
اللجنة الزراعية، الدكتور فوزي الطيمية. او
الاستاذ مقرر اللجنة الاستاذ محمد العلاونة
تذكرون ايها الاخوة ان هذا موضوع للنقاش،
وقد تم الطلب من الحكومة بتقديم بيان بهذا
الموضوع وقد قدم، وبناء على تقرير اللجنة
الزراعية الذي قرئ ايضا هنا والان هو النظري
توصيات اللجنة الزراعية على ضوء بيان الحكومة
وما يمكن ان يوصي به المجلس الحكومة في هذه
المسألة.

موضوع للنقاش وتبادل الرأي هو ما يمكن
ان نختص به موضوع المناقشة وهو المسألة
الزراعية وحسب تقرير اللجنة الزراعية الذي
قدم اليها، الان قرئ تقرير اللجنة وقرئ بيان
الحكومة ولدنيا النظر في توصيات اللجنة
وتقرونها بالشكل الذي ترون باقرارها او
بتعديلها او بالغائها حسب ما ترون.

الآن الاستاذ رئيس اللجنة الزراعية
يعرض علينا توصيات اللجنة للنظر فيها،
وبالباب مفتوح للنظر والمناقشة بهذه التوصيات،
وارجو قبل ان يبدأ الاستاذ العلاونة ان اذكر ان
البند (٤) الجلسة الخاصة استبدل بموضوع
مناقشة التعيينات وقد ابرقنا لكم بذلك، ويبقى
موضوع الجلسة الخاصة التي هي غدا كاملة لهذا
الموضوع.

غدا الاثنين الساعة الرابعة مساء تبقى
مخصصا للجلسة الخاصة والتي ستكون سرية بناء
على طلب الحكومة الساعة الرابعة مساء غدا
فقط للعلم، واليوم نناقش الموضوع الزراعي

ونناقش موضوع التعيينات كمناقشة طلبت من
المجلس الاستاذ العلاونة.

السيد محمد العلاونة رئيس اللجنة
الزراعية كمقرر:

بسم الله الرحمن الرحيم.
شكرا معالي الرئيس. لمعالجة هذه
القضايا في مقدمة هذا التقرير وملاحظات
اللجنة تضع اللجنة بين يدي المجلس الكريم
القرارات التالية آمل الموافقة عليها:

أ - بلورة وتحديد الاسس والاولويات
الحقيقية لوضع سياسة زراعية واضحة المعالم
تستند الى استراتيجية بعيدة المدى تحقق الاكتفاء
الذاتي لا تتغير بتغير الاشخاص تكون ملزمة
لكافة الجهات ويعمل على تطويرها بما يتلاءم
والمستجدات بهدف الوصول الى التنمية الشاملة
والمتكاملة.

معالي رئيس المجلس: يتجنبوا نكمل
البند الاول وبعدها نناقش والا كيف؟ بند بند،
الاستاذ عبدالرؤوف.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: شكرا
معالي الرئيس.

انا اعتقد ان هذا الموضوع من الخطورة
بمكان، وبالتالي لابد ان تكون هذه التوصيات
اما منا خطيا حتى يستطيع احدنا ان يبدي الرأي
بها، فكلمة او جملة قد تغير المعنى والمفهوم.

معالي رئيس المجلس: هي لديكم
وزعت من جلسة سابقة ومن اسابيع. وهي
لديكم بكاملها وقرئت هنا مرة اولى والان نقرأها
للمرة الثانية للنظر فيها وقد تليت هنا، تلاها

الاستاذ الدكتور فوزي الطيمية.

تليت هنا وتتلوها فقط للملاحظات
للاقرار او للتعديل او الى ما ترون، فنأخذها بندا
بندا، والاخوان اللي ما عندهم اذا كانت الامانة
العامة تحاول ان تزودهم اذا كان في نسخ
اضافية، فالان الاستاذ العلاونة اقرأ لهم البند
الاول بنقاطه المتعددة ونناقش ثم الذي يليه.
وهنا قام السيد رئيس اللجنة الزراعية
بتلاوة المواد نيابة عن المقرر بسبب غيابه.

السيد رئيس اللجنة كمقرر:

ب - دمج العديد من المؤسسات العاملة
في هذا القطاع كمؤسسة الاقراض الزراعي
ومؤسسة التسويق وغيرها مع وزارة الزراعة.

ج - انشاء هيئة زراعية عليا بمشاركتها
اعضاء كافة الجهات المعنية بالقطاع الزراعي من
مزارعين بكافة تخصصاتهم ومصدرين بالاضافة
الى اعضاء من كافة الدوائر والمؤسسات الرسمية
والجامعات تجتمع هذه الهيئة مرة كل ثلاث اشهر
ويكون الاجتماع على شكل ندوة مفتوحة.

د - وضع السياسات الزراعية بالاعتماد
على الخبرات والدراسات الوطنية كأساس لها،
ولا مانع من الاستفادة من خبرات المنظمات
الدولية اذا اقتضى الامر.

هـ - عقد مؤتمر وطني تقيمي سنويا لكافة
الفعاليات الزراعية تطرح من خلاله القضايا
الوطنية في مجال الزراعة.

و - اسناد دور كبير لوزارة الزراعة في رسم
السياسة التنموية.

ز - اعادة النظر في قانون الزراعة رقم
(٢٠) لسنة (١٩٧٣) والقوانين الاخرى المتعلقة

كلنا من أهل

بالزراعة وتعديلها بما يتلاءم واهداف السياسة الزراعية، هذا البند الاول.

معالي رئيس المجلس: البند الاول اذا سمحتم يتعلق بالسياسة الزراعية والجوانب التنظيمية والادارية للقطاع الزراعي، هذه النقطة الاولى، وكما تعلمون هذا موضوع مناقشة تبادل الرأي اذا اقرتم واقرتم هذا البند يحول وجهة نظر المجلس في ذلك موضوع وجهة نظر تبادل الرأي، ويبقى رأي المجلس. هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟ الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: انا كنت اتقن ان نوافق على هذا البند فقرة فقرة، انا الحقيقة لدي ملاحظة على الفقرة (ب) الفقرة (ب) التي تتعلق بدمج المؤسسات مع وزارة الزراعة، المؤسسات الاقراض الزراعي والمؤسسات المشابهة للاقراض الزراعي.

سيدي الرئيس نحن نتجه هنا وفي العالم كله الى موضوع اللا مركزية، حقيقة ان نضع كل هذه الجهات ومؤسسات الاقراض الزراعي والمنظمة التعاونية مثلاً، الحقيقة التقرير ليس امامي لكن قرأت في الجلسة الماضية عدة مؤسسات مطلوب دمجها مع وزارة الزراعة، حقيقي تركيز هذه المؤسسات في وزارة الزراعة قد يؤثر على حسن اداء هذه المؤسسات وحسن ايصال خدماتها للمزارعين في كافة مناطقهم.

لذلك انا اعتقد ان هذه التوصية وهي التوصية الوحيدة التي لي عليها تحفظ ليست في غلها وارى عدم الموافقة على هذه التوصية وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة الفقرة (ب) نتحدث عن دمج العديد من المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي واعتقد انه لا بد من تحديد المسؤولية، وحتى نستطيع ان نحاسب بذلك فان اذرع وزارة الزراعة الان مكسورة، فالحملية الزراعية من النظر اليها كوحدة متكاملة، فعندما نتحدث عن التمويل الزراعي من الذي سيقيد المشروع والقادر على اعطاء الرأي الصحيح فيه لا شك ان وزارة الزراعة لديها الكوادر المؤهلة لتقييم هذه المشاريع، فعندما ترى وزارة الزراعة ان هذا المشروع يستحق التمويل عندئذ نرى ان مؤسسة الاقراض الزراعي هي عامل من العوامل التي تستنزف الاموال لتغطية الكوادر وهذه الكوادر طالما انها موجودة في وزارة الزراعة لا داعي لتكرارها في مؤسسة منفصلة هذه واحدة من ناحية ثانية مؤسسة التسويق مثلاً، مؤسسة التسويق في الحقيقة مؤسسة مستقلة لها ميزانيتها ونفقاتها ونجاوزت الملايين ففي وزارة الزراعة مثلاً دائرة الاقتصاد الزراعي، ودائرة الاقتصاد الزراعي لديها كل الكوادر الفنية التي تمكنها من اعطاء وتحليل كل المعلومات الزراعية ومراقبة الاسواق الداخلية والخارجية موجودة في هذه الدائرة اذن تكرارها في مؤسسة اخرى منفصلة ايضاً هو نوع من الاتفاق الغير مبرر اضافة الى ان صاحب القرار في وزارة الزراعة عندما يكون تحت يده التمويل وتحت يده التسويق فيستطيع اخذ القرار الملزم وبمااسب هو

اذا لم يوفق في قراره.

اما تجزئة المسؤولية الحقيقة هي اعتقد عامل هام في تضييع المسألة ومن هو المسؤول عن هذه السليبات. شكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي نائب رئيس الوزراء الاستاذ ذوقان الهنداوي.

السيد ذوقان الهنداوي نائب رئيس الوزراء: كما تفضلتم اذا اقر المجلس الكريم هذه التوصيات او ما سمي بالقرارات فعندئذ كما تفضلتم ستعتبر توجهات يجب الاخذ بها ووضعها موضع الاعتبار لكن حتى تكون كذلك لا بد ان تكون التوصيات لها تحديث اكثر ووضوح لا ان تكون عائمة عندئذ تخرج عن مرادها وعن قصد.

فمثلاً عندما يقال سيدي الرئيس في (و) اسناد دور كبير لوزارة الزراعة في رسم السياسة التموينية.

الحقيقة الوزارات ومهامها ومسؤولياتها سواء كانت وزارة الزراعة او وزارة التموين هذه مرسومة بموجب أنظمة وبعضها حتى قوانين فان يقال هنا بهذه السرعة انه اعطاء مسؤولية وزارة ما الى وزارة اخرى بهذه السهولة وهذا التعميم، الحقيقة قد لا يعطي المعنى المقصود والمهدف منه. في الفقرة (أ) سيدي الرئيس عندما يقال بلورة اسس ولوايات وهي بالمناسبة مبروطة في الفقرة (د)، (أ) و (د)، عندما يقال لا تتغير بتغير الأشخاص، صحيح رسم السياسة العامة لكن اي وزير عندما يأتي يجب ان يتحمل مسؤوليته وقد يعني يضيف شيئاً، لا يعني انه الاضافة والتعديل والتبديل عندما يأتي وزير ما لهذه

الوزارة بأنه الاسس العامة والاستراتيجية قد تغيرت فالحقيقة ايراد مثل هذه العبارات لا تتغير بتغير الأشخاص، ايضاً تقلل من اهمية التوصية من جهة ويكون لها مردود عكسي وانعكاس سلبي على من يتحمل مسؤوليته بموجب الدستور عندما يتعين وزير، فسيدي الرئيس التوصيات بشكل عام جيدة لكن يقترح دمجها ووضعها في صيغ محددة وأوضح واكثر تحديداً حتى يمكن اعطائها الاعتبار المرجو منه، وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ عبدالرؤوف الروابدة.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: باديء ذي بدء كنت سأتحدث فيما تحدث به معالي رئيس الوزراء بالوكالة، حول النص على تغير السياسة الزراعية بتغير الأشخاص ونحن قد دخلنا بمرحلة التعددية، ولكل حزب منا سيكون هناك برنامج في كل مناحي الحياة، فان دخل الحكم دخله لتطبيق برنامجه، ولم يدخل لتطبيق برنامجه الوزير الذي سبقه، انا اعتقد ان في هذا الامر اعتداء على الديمقراطية والتعددية السياسية فلكل منا في حزبه برنامج وهو مسؤول عن تطبيق برنامجه ان دخل الحكومة، ولحزب اليقظة في هذا المجال برنامج زراعي، ومعالي رئيس اللجنة الزراعية على فكرة عندما دخل وزارة الزراعة غير السياسة الزراعية التي كانت موجودة وكان ذلك من حقه ارجو ان لا يرد مثل هذا النص، الحديث هو عن وضع سياسة زراعية يجري تطويرها وتحديثها باستمرار، اما في موضوع اللامركزية سيدي الرئيس الذي اثري في

هكذا من الأشهر

هذه الجلسة فلا اعتقد ان هناك علاقة ما بين اللامركزية الادارية وبين الربط الاداري.

انا اعتقد في بلد بحجم الاردن هذا النمو الفطري كنمو الفطر للدوائر المستقلة لاجرائها من تحت سلطان الوزارات واخراجها من تحت الرقابة البرلمانية في الوقت الذي يكون فيه الوزير مسؤولا عن السياسة قلل من حجم موازنة الدولة الخاضعة لرقابة هذا المجلس.

اننا نرى ان لا تكون هناك مؤسسة في هذا الوطن ليست مربوطة وربط اداريا بوزارة متخصصة وهذا لا يحول دون اعطائنا صلاحيات لا مركزية. فلا يعقل ان تكون وزارة الزراعة اضعف حلقة من حلقات الزراعة في هذا البلد، سلطة وادي الاردن مؤسسة زراعية وجود وزارة بها وجود شكلي، وقس على ذلك مؤسسات الاقراض المتخصصة في هذا المجال والمنظمات التعاونية في مجال العمل الزراعي، نحن بحاجة سيدي الرئيس الى اعادة النظر بكلمة تنظيمي لتصبح الوزارات هي المهمة على جميع اجهزة الدولة حتى تكون خاضعة لرقابة هذا المجلس سياسة وموازنة وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، ارجو حقيقة قبل ما يتكلم رئيس اللجنة ان يقرأ النص اول وقبل حتى الاكتفاء الذاتي هذا الكلام الحقيقة التعليق عليه، ارجو ان يكون التعليق على هذا واضح ومباشرة، الاستاذ الدكتور عبدالله المكايلة.

الدكتور عبدالله المكايلة: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا معالي الرئيس: بداية اؤيد ان اشكر

اللجنة الزراعية على انهماكها الجاد في هذه القضية التي عشناها جميعا طوال الاسابيع الماضية، الامر الثاني الذي اريد ان اركز عليه ان هذه القضية قضية فنية قضية دمج المؤسسات واعادة الهيكلة واعادة التنظيم انصح بان لا يتخذ قرار سريع في هذا المجلس، انا افهم ان توصي اللجنة وان توصي المجلس الكريم بتشكيل لجنة فنية عليا لاعادة هيكلة وتنظيم مؤسسات القطاع الزراعي وان يكون فيها من الاخوة المتخصصين من هذه اللجنة من يشارك وان يدلي برأيه الفني في هذا المجال.

شريطة ان يخطر بهذه اللجنة الكفاءات المؤهلة الفنية التي تخرج بتصور شامل لكل مؤسسات القطاع الزراعي وتضعه امام صاحب القرار.

من هنا ارى ان القضية لا يتسرع باصدار قرار بدمج مؤسسات دون ان يوصل الى تفصيل لميكانيكية وهيكل العمل دون ان نصل الى الصورة المتكاملة قد يكون الحل بالدمج قد يكون الحل في مزيد من اللامركزية مع تأكيد على ان تكون الوزارة في النهاية المختصة مسؤولة عن السياسات العليا لذلك القطاع.

لذلك اقتراحي محدد ان لا تتعجل في اصدار قرارات عملية في هذا المجال خصوصا واننا نحتاج الى بحث فني، شكرا معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: بداية مع اختلافي في تكييف موضوع التوصيات ولي وجهة نظر في هذا الموضوع التي ذكرتها سابقا وهو ان اللجنة

الزراعية تقدم تقريرها للمناقشة وليس لاتخاذ توصيات لكن ما دام قد اتجه المجلس الى اعتماد هذا الاسلوب والاستماع الى توصيات، لا بأس سأبدي رأيي في توصيات اللجنة الزراعية.

الحقيقة التوصيات من شأنها دائما ان تكون عدة عملية اي انها تطبق بحذافيرها ونصونها لذلك لا ينبغي ان تعتمد الاسلوب الانشائي، ولا ينبغي ان تعتمد الكلمات الكبيرة جدا التي قد ينوب الاردن وعشرات امثاله في تحقيق هذه الكلمات والمفردات التي صيغت بها هذه التوصيات غاما كما تفضلت بها معالي الرئيس كلمة الاكتفاء الذاتي، هذه كلمة كبيرة جدا اكبر من حجم الاردن في اي مجال من مجالات الحياة ولذلك ارى ان تكون التوصيات محددة كالمعادلة الرياضية يمكن ان تترجم الى واقع عملي، وعندما يقال لماذا لا تفعلوا كذا وقد نصت التوصية على كذا وكذا، ان نصوغها هكذا صياغة عامة فباعقادي هذا لن يفيد ولا ينفع، واضرب امثلة على ذلك مثلا قضية الاتصال بين وزارة الزراعة وبين مؤسسات الاقراض والتسويق ليست هذه الصلة مقطوعة لان وزير الزراعة له علاقة بالتسويق الزراعي ورعايته لها موجودة، وكذلك مجلس التموين، في وزارة التموين ايضا لوزير الزراعة او لوزارة الزراعة وجود في مجلس التموين.

كذلك المجلس الزراعي الاعلى لوزارة التموين ايضا تمثيل ووجود، وكذلك مؤسسة الاقراض الزراعي ايضا مؤسسة الزراعة ايضا فيها وجود. اذن ليس هناك تغيب كامل، اما قضية دمجها انه اكثر فائدة ونفعنا هذا باعقادي قد

يحتاج الى اثبات وادلة مستقبلية وعملية، لذلك لا ارى المبادرة الى الطلب بدمج هذه المؤسسات بل ينبغي ان يكون بينها تعاون، وان يكون هناك للزراعة وجود ما قد يختلف عن هذا الوجود الى مدى كذا او مدى اقرب او مدى ابعد فان يكون لها وجود بحيث تنقل وجهة نظرها كوزارة زراعية الى هذه المؤسسات حتى تساهم في العملية الزراعية، لكن نجعلها تحت لواء وتحت حكم الزراعة باعقادي هذه بحاجة الى مركزية شديدة جدا عانينا منها الامرين، وثقتنا منها الكثير من الولايات خاصة اذا كان هذا الامر يخضع الى مزاجية وزير او امين عام او مدير في هذه الوزارة او تلك.

لذلك لا ينبغي ان تبقى هذه المؤسسات يعني مركزية وتحت سلطة لشخص واحد يتحكم فيها لكن لا بأس ان يكون فيها تداخل وتعاون بين هذه المؤسسات من خلال تمثيل وزارة الزراعة لمؤسسة الاقراض مثلا او بمؤسسة التسويق الزراعي وهذا هو الحاصل حاليا.

انا باعقادي قضية الزراعة ليست معتمدة على مثل هذه القضايا بمقدار ما هي معتمدة على نوايا صادقة وتوجهات صحيحة وتحمل المسؤول مسؤوليته في انتاج زراعي جيد ومثمر، ان القطاع الزراعي الان يدمر في هذا البلد، لاننا نقع تحت عبء اجتهادات متعددة ومزاجية مختلفة ولذلك نجد القطاع الزراعي الان آيل للانهار وللسقوط وهذا امر نحس به ونندركه جميعا ولذلك انا لا ارى القضية متعلقة في وزارة بمقدار ما هي متعلقة بحكومة يجب ان تبتح السياسة الزراعية هناك مجلس اعل

للزراعة يجب ان يفعل دوره حتى يعطينا قرارات بهذا المجال يمكن ان نلمسها كأثار عملية وفعلية في القطاع الزراعي، ما ارى القضية متعلقة بشخص وزير او وزارة، بل هي متعلقة بقضية الحكومة ككل، هل الحكومة جادة بدعم القطاع الزراعي انها مهمة هنا الامل في القطاع الزراعي، بل انها تنمي كل اتجاه الى القطاع الزراعي، لقد دعمنا نظام البنوك بـ (٣٠٠) مليون دينار لودعمنا هذا المبلغ القطاع الزراعي لكان افضل عشرات المرات ومئات المرات مما هو عليه حاليا، لذلك ارى القضية قضية حكومة وليست قضية وزارة الزراعة، او توصيات تتخذ هنا او هناك.

لذلك ارى ان هذه التوصيات غائمة وعائمة ليست بذات جدوى وفائدة، ولذلك ارى ان تكون تحديدا اكثر وتصاغ صياغة رياضية لا صياغة انشائية، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، ارجو ان يكون في معنى ليس من التكرار ان نقول انه تبادل وجهات النظر وتوجهات عامة ليس فيها تحديد حرفي للاخذ به ويتخذ قرار ملزم وانما تبادل الرأي ليس فيه الصفة التي يمكن ان يتصورها البعض انه ملزم، وانما توجهات وتبادل الرأي، وبالتالي الجهة المعنية تقوم بما هو مطلوب على ضوء النقاش الذي يدور، ليس فيها قرارات الزامية، وانما الجهة المعنية تقوم بما هو مطلوب من واجبه حسب النقاش الذي يدور، ويؤخذ به وليس هناك كلمات حرفية ملزمة في هذا السياق معالي وزير الزراعة.

معالي وزير الزراعة: شكرا معالي

الرئيس.

الحقيقة معاليك سبقتي بما كنت اريد ان تذكره سوا، لقد بدأ هذا النقاش على انه تبادل آراء وتبادل افكار للوصول الى مفهوم واحد، ولا افهم هذا النقاش على انه نقاش لاصدار قرار يلغي قوانين نافذة، فعل سبيل المثال، نتكلم نحن عن دمج مؤسسة الاقراض الزراعي او مؤسسة التسويق الزراعي مع وزارة الزراعة.

اذا كان لدى هذا المجلس الكريم توجه في هذا المجال فالخطوة الاولى هي الغاء القوانين النافذة التي تحكم مؤسسة الاقراض الزراعي وتحكم مؤسسة التسويق الزراعي اذا كان هذا القصد، وتوصية من هذا النوع لا تلغي قوانين، اذا كان الهدف الغاء القوانين النافذة فهناك آلية ومنهجية واضحة لالغاء مثل هذه القوانين، واستبدالها بقوانين اخرى، ولذلك انا افهم هذا النقاش بأنه نقاش لتبادل الرأي اولا ولوضع التوجه العام، فاذا كان كذلك توجه الحكومة الحالي بما يخص مؤسسة الاقراض الزراعي هو التوجه الذي ورد في فقرة اخرى من هذه التوصيات والتي تنص على دمج الاقراض الزراعي بوزارة الزراعة وانما نصت على ان يكون هناك بنك للتنمية الزراعية له الاستقلال المالي والاداري هذا ورد في فقرة اخرى.

هذا هو التوجه الذي نريده ونبغاه لاذكاء التنمية الزراعية في هذا البلد، مؤسسة الاقراض الزراعي مؤسسة مصرفية اصلا تقوم باعطاء القروض الزراعية للمستثمرين للمزارعين لجميع الفئات وبالتالي لا تخرج عن كونها صيغة اخرى للمصارف المالية الحكومة تتسجم مع التوجه الآخر وليس مع هذا التوجه اما بما يخص

وما نستورد مما لا نستطيع انتاجه ان يكون هذا الميزان ايجابيا، هذا هدف يمكننا الوصول اليه وبالتالي هذا هدف مشروع لنا ان نضعه، اما اذا اردنا ان نضع لانفسنا اهدافا لا يمكن الوصول اليها، فاعتقد ان هذا يقودنا الى الاحباط مرة اخرى.

اريد ان اذكر بهذا الموضوع من باب المناقشة ليكون الامر واضحا لدينا جميعا، وشكرا معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكرا لكم، اقترح على الاخوة بناء على الوقت المحدد المتبقي وعلى حجم التوصيات والموضوع الاخر موضوع التعيينات الذي هو مطروح للنقاش وتبادل الرأي. وحيث ان هذا الموضوع موضوع علمي متخصص، لا يجوز ان يتخذ قرار به فنيا ان يتخذ قرار به ملزم، وحسب موضوع المناقشة المطروح على المجلس الكريم هذه اراء تبادى وقد تكون مما قاله بعض الاخوة ان تشكل لجنة وطنية عليا تنظر في المسألة الزراعية وتكون هذه من المقترحات امامها وبعدها الجهة المعنية تتخذ القرارات اللازمة لتحقيق الهدف العام وليس هناك نص او كلمة ملزمة حرفيا، قد تكون الدراسة العلمية واللجنة المتخصصة تخالف او توافق ما يقال هناك حتى نخرج الحقيقة اذا اردنا ان نفتتح هذا الموضوع للنقاش واتخاذ والاتفاق على رأي معين فنيا بدها اسابيع الحقيقة، ولا يمكن ان نخلص منها الحقيقة.

فاذا رأيتم ذلك ان يكون التوجه بهذا الاتجاه وليس بحرفية ما يقال وان يكون هناك قرار الزامي بالحرفية الموجودة، اذا رأيتم ذلك فليكن طبيعة النقاش على هذا الاتجاه.

مؤسسة التسويق الزراعي، وزير الزراعة حكما هو رئيس مجلس ادارة مؤسسة التسويق الزراعي حسب القانون النافذ حاليا ووزير الزراعة من خلال هذه المنهجية يطبق سياسة الحكومة بما يخص التسويق الزراعي، وفصل هذه المؤسسة بمؤسسة مستقلة لا تبعد عنها الرقابة البرلمانية وموازنة مؤسسة التسويق الزراعي مدرجة في قانون الموازنة العامة الذي اقره هذا المجلس فلذلك القول بأن هذه المؤسسات بعيدة عن الرقابة البرلمانية قول ليس دقيق لان الرقابة البرلمانية قائمة ونافذة على منهجية العمل وعلى المخصصات المالية المخصصة لهذه المؤسسات.

بما يخص البند، اولا (أ) يذكر حضرات النواب الكرام في ردي سابقا انني خاطبت هذا الموضوع بشكل تفصيلي وصغت بعض الامثلة، وقلنا ان الاكتفاء الذاتي كسياسة ننتهجها ليست بمتناول هذا البلد الا اذا تكلمنا عن اكتفاء ذاتي بسلعة واحدة، فاذا كان الهدف الاكتفاء الذاتي لسلعة اساسية كما ورد في بعض الاقوال، الاكتفاء الذاتي بالقمح مثلا عندها يكون لنا كلام اخر في ذلك، اما ادراج الاكتفاء الذاتي على اطلاقها في مختلف السلع الغذائية والزراعية من قمح وشعير وارز وسكر ولحوم وبيض وحليب. الخ وقد بينت في بيان سابق ان هذا غير ممكن لهذا البلد لوضعنا الحالية، فلذلك اذا اردنا ان نضع لانفسنا هدفا يحكم ويعطي الاطار لمنهجيتنا، فهذا الهدف ليس الاكتفاء الذاتي وانما كما اسلفت هو زيادة الاعتماد على انفسنا من حيث الميدان التجاري في السلع الزراعية التي نستهلكها، ان يكون لدينا ميزان تجاري في هذه السلع بين منتجاتنا وما تصدر منه

نعطي الكلام للاخوة اللي مسجلين،
الاستاذ عويدي.

الدكتور احمد عويدي العبادي: بسم الله الرحمن الرحيم. معالي الرئيس انا اثني على ما تفضلت به معاليكم وهو الكلام الذي كنت سأقوله، اننا لسنا في صدد مناقشة الكلمات حرفيا او البنود بدقة متناهية، وانما مناقشة التوجه العام والسياسة العامة وارسالها الى الحكومة للاستئناس بالرأي لان شأن المناقشة شأن الاستئناس بالرأي وليست الزام بالقرار.

لذلك من هنا معالي الرئيس انا عندما تلي القرار الاول قلت موافقة، لان المقصود الاكتفاء الذاتي بحرفيته، وانما هذا هدف كلنا ننشده قد يتحقق وقد لا يتحقق، هناك من يرى ذلك وهناك من يرى الوجه الاخر لكن معالي الرئيس نحن مع التوجه العام بغض النظر عن الحرفية وبغض النظر عن الكلمات وهذا هو عبارة عن اعطاء مشورة للحكومة وليس الزام لها باتخاذ القرار.

لذلك اطلب قفل باب النقاش والتصويت على القرار كما جاء، شكرا معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكرا لكم، الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: شكرا معالي الرئيس.

نحن عندما نتحدث عن الزراعة في الحقيقة انا اتحدث عن امكانية وجود بلد او لا وجود لانه اذا لم تكن اية دولة قادرة على رعاية شعبها واستغلال موارده الاستغلال الامثل

لتغطية حاجاته، فليست مؤهلة لان تكون دولة مستقلة الحديث عن الاكتفاء الذاتي، الغريب ان الذين يتحدثون مع الاحترام..

معالي رئيس المجلس: خيلنا اذا سمحت ابوهمدي ان نتكلم عن طبيعة النقاش.

السيد رئيس اللجنة: سيدي انا اتكلم عن طبيعة النقاش بالاكتفاء الذاتي هذا امر خطير وهذه التي تطرح الان هي بدوافع ليست اردنية، وانا اؤكد هذا، هذه مؤسسات اجنبية فرضت هذا المفهوم حتى يبقى الاردن دائما تحت ايديهم.

الموضوع في الاكتفاء الذاتي ان الاردن تاريخيا ماضيا وحاضرا كان يطعم غيره، لكن انا مع الاحترام لمعالي وزير الزراعة كم مضى على معاليه في الاردن لم يمضي على معاليه اكثر من (٦) سنوات كان خلالها يعمل في جامعة مؤسسة اكاديمية خالي الذهن عن المعلومات والخبرات الميدانية، ولو اطلع معاليه على مقدرات الاردن حقيقة مقدرات الاردن وموارده لوجد ان في الاردن امكانات تفوق الذي في تصورنا وفي اذهاننا.

موضوع الاكتفاء الذاتي سيدي الرئيس موضوع الاكتفاء الذاتي هي مسألة وطنية، مسألة كرامة شعب لا يجوز ان يشار اليه بهذا الكلام الصريح، على ان الاردن غير قادر للوصول الى الاكتفاء الذاتي وكما ذكر معالي وزير الزراعة لا يوجد بلد على وجه الارض لا توجد دولة وصلت للاكتفاء الذاتي الذي يقول هذا الكلام ونعلم ان امريكا تطعم مليار ونصف انسان من انتاجها الزراعي هذا ما زاد عن حاجتها ولديها مخزون من المواد الغذائية وخاصة

الجبوب الي عمره اكثر من (٢٠) الى (٣٠) سنة.

من يقول انه لا توجد دولة على وجه الارض وصلت للاكتفاء الذاتي اعتقد انه غير مؤهل للحديث عن موضوع الاكتفاء الذاتي في الاردن، الاكتفاء الذاتي سياسة استراتيجية اعتقد انها يجب ان لا تبرح وجودنا، واذا اقتعنا انه اذا ما في اكفاء ذاتي معناه نحن لسنا مؤهلين ان نكون دولة هذه واحدة.

موضوع المؤسسة الحقيقة تفضل معالي الوزير انه الموضوع موضوع رقابة برلمانية، ليس للموضوع على مؤسسة التسويق موضوع رقابة برلمانية لان الرقابة البرلمانية قد منعت حتى عن دوائر وزارة الزراعة الملتصقة فيها، لكن الموضوع في مؤسسة التسويق انه هناك اموال تدير على ان دائرة التسويق الزراعي في وزارة الزراعة تكفي للقيام بمهام مؤسسة التسويق، واما ان وزير الزراعة رئيس مجلس الادارة فليس له الا صوت بين اعضاء اللجنة الادارية، بدليل ان مؤسسة التسويق استقدمت منتجات للبلد كان مثيلها قد نزل من الانتاج المحلي ووصلنا الى تدمير الفلاحين والمزارعين ولم نجد دور او قرار لوزير الزراعة الزم المؤسسة بعدم الموافقة على استيراد مثل هذه المنتجات، اعتقد ان الموضوع ليس موضوع رقابة ولكن الموضوع اولا توفير النفقات على هذه المؤسسة على ان في وزارة الزراعة دائرة قادرة للقيام بشكل افضل عما هي عليه الان، وشكرا معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكرا، ارجو ان يكون تبادل الرأي بحدود الرأي والابتعاد كليا

عن ذكر الاسماء لان ذكر الاسماء يسيء الى الرأي الذي يطرح، ولهذا ارجو عدم ذكر الاسماء في اي حال من الاحوال لان هذه قضية فنية ولا يمكن بالقضية الفنية العلمية ان تفرضنا على الناس يجب ان يكون هناك قناعة ولهذا ارجو عدم ذكر اي اسم تحت اي ظرف وبأي اتجاه. لان هذا حقيقة يفسد موضوع تبادل الرأي والنقاش، ارجو ان يكون هناك قرار في اقتراح وثني عليه نحن لا نريد ان ناقش الناحية العلمية، وقلنا تبادل الرأي لا يعني فرض رأي معين فنحن نريد ان نقول ان هناك هذا النقاش نخلص منه بنتيجة واحدة، ولهذا في توصية معينة بعد ان يتحدث معالي نائب رئيس الوزراء في توصية معينة نعرضها عليكم ان نالت قبولكم فسيكون بها قرار ان شاء الله.

معالي الاستاذ نائب رئيس الوزراء.
معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم: سيدي الرئيس. انا لن اطيل فسأقصر ملاحظتي على ما تفضلت به، الواقع ان النقاش كما خرج عنه معالي النائب المحترم الاستاذ رئيس اللجنة الزراعية في الواقع خرج عن المفهوم الذي تفضلت ورغبت اليه ان نلتزم به فأخذ يتعرض الى شخص وزير الزراعة بكلام يجب ان لا يقال بأي شكل من الاشكال، لان هذا الكلام لو وضع موضع الفحص والتدقيق لوجد ان شخص وزير الزراعة هو اعل بكثير، ولو وضع في مقدمة من سئل عن وزارة الزراعة في اي فترة من الفترات.

لذلك تمشيا مع ما تفضلت به سيدي الرئيس ارجو شطب كلام رئيس اللجنة الزراعية كل كلامه عن معالي وزير الزراعة، وشكرا

هكذا من الأشهر

سيدني الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، أرجو أن نضع حداً للاتجاه بطبيعة النقاش، وقلت إن هناك اقتراح نعرضه عليكم أنا عندي (٢٣) مسجل للحديث، القرار لكم يعني الموضوع مهم جداً، لكن إن اردتم أن نصرف هذا اليوم كله على هذا الموضوع على البند (١) أنا ما عندي مانع لكن امامكم بقية الموضوعات (١٦) بند رئيسي مع فروعها وموضوع التعيينات كلها هذا اليوم، والوقت كما ترون محصور ضمن هذا الاطار والقرار لكم، إذا رأيتم أن يكون هناك توصية وبعض الاخوان طلب اقفال باب النقاش وبعض الاخوان قدموا اقتراحات وثني عليها نعرضها عليكم إن نالت رأيكم فيها ونعمل، إذا اردتم أن تستمروا في الحديث فلا مانع، فالان نقرأ عليكم الاقتراح الذي قدمه الاستاذ عبدالرؤوف الروابدة وثني عليه إن اخذ موافقتكم نلتزم به والا فنستمر الى الصباح لما عندي مانع إذا سمحتم نقرأ الاقتراح الاستاذ الامين العام إذا سمحتم فقط نستمع الى الاقتراح إذا وافقتم عليه كان به.

السيد الامين العام: شكراً معالي الرئيس.

اقتراح يوصي المجلس الحكومة بتشكيل فريق عمل متخصص يمثل جميع القطاعات المختصة والمهتمة في الزراعة لوضع السياسة الزراعية واقتراح الاجراءات الادارية والتنظيمية للقطاع الزراعي وإن تكون توصيات اللجنة الزراعية إحدى اوراق العمل والتي يناقشها الفريق.

معالي رئيس المجلس: هذا الاقتراح الان معروض على المجلس الكريم فقط عن هذا الاقتراح إن كان هناك اضافة او تنقيص لهذا الاقتراح. الاستاذ بسام حدادين دورك.

السيد بسام حدادين: شكراً معالي الرئيس.

أنا باعتقد يعني اختصاراً للنقاش في الدافع الي تفضلت فيه معالي الرئيس يأتي اقتراح معالي الاخ ابو عصام باتجاه صحيح مع بعض التطويرات على قاعدة ان المجلس لأول مرة يقف ليعالج قضايا البلاد بدرجة من الاحتراف معالي الرئيس.

نحن امام توصيات بلجنة متخصصة اخذت على عاتقها ان تدرس المدرسة الزراعية بكافة جوانبها وابعادها باعتبارها مسؤولة عن هذا الميدان في تخصصها المكلف به من المجلس وجاءت لنا بتصور شامل، هذا التصور معالي الرئيس يعبر عن رأي اللجنة صحيح، ونحن كمجلس ليس مطلوب منا كما تفضلت ان ندخل بالتفاصيل الصغيرة نحن نقر توجهات لكن هذه التوجهات التي نقرها يجب ان تكون ميدان حوار مشترك مع الحكومات، نحن لسنا هنا فقط لتبادل الرأي، كل منا يقول رأي ويدبر ظهري للآخر عليه اقول بأن توصية الزميل ابو عصام بتشكيل مجلس او لجنة او هيئة من المؤسسات المختلفة أنا يعني اضيف له وإن تمثل اللجنة الزراعية بالمجلس لتحمل توصيات هذه اللجنة وتدافع عنها امام هذه الهيئة اضافة الى ذلك تمثل القطاعات الشعبية الاتحاد للمزارعين واية هيئات مختصة اخرى أنا باعتقد حين يمكن ان تكون هذه

الهيئة فعلاً مدار نقاش جدي ومفيد، شكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، اتوقع ان الاقتراح يشمل ذلك - استاذ بسام - الاقتراح يشمل ذلك، عندما تكون ورقة اللجنة الزراعية هي ورقة عمل للجنة الوطنية المزمع تكوينها، فإذا هي ورقة العمل اساسية وفيها مشاركة ولجنة وطنية تعني شعبية وحكومية هذا وارد متضمن فيها.

إذا سمحتم إذا وافقتم على هذا الاقتراح يعني يكون طبيعة النقاش لما تبقى حسب هذا الاقتراح من يوافق على ذلك؟ من يوافق على هذا الاقتراح؟ الاصوات.

السيد الامين العام: ٤٨ من ٦٤

معالي رئيس المجلس: ٤٨ من ٦٤ وموافق على الاقتراح وأرجو ان يكون النقاش سريعاً بأي رأي في لما يأتي وتصبح هذه التوصيات في ورقة عمل للجنة المزمع تكوينها الاستاذ منصور مراد.

السيد منصور مراد: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة تم يعني التصويت على الاقتراح، لكن هناك ملاحظة، أنا مع الملاحظات التي ابداهها رئيس اللجنة الزراعية، وأرجو من المجلس ان يراقب مسألة برنامج التصحيح لصندوق النقد الدولي، لأنه له علاقة في مسألة تقريم ووضع عقبات في الخطط التي عم توضع للمسألة الزراعية الوطنية في الأردن وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، أرجو ان كان هناك ملاحظات فنية على بند، أولاً

سريعاً يشار اليه ثم عُمر حسب قرار المجلس بسرعة على بقية النقاط الأستاذ حسني الشيباب.

الدكتور حسني الشيباب: شكراً معالي الرئيس.

بشكل عام اوافق على الاقتراح وقد تم التصويت عليه، لكنني أرى ان هناك خطورة من اعتبار الموضوع مجرد موضوع فني الفنيون مهمتهم تنفيذ السياسات وبغير ذلك نسقط بالبيروقراطية التي نعاني منها ونكرسها، ان موضوع الزراعة لا شك هو موضوع سياسي اي ان مهمة اللجنة دون ذكر فنية ومتخصصة يجب ان تكون مهمتها الاساسية اعادة النظر في السياسة الزراعية فلذلك أنا أرى ان يتضمن الاقتراح هذه الفكرة اعادة النظر في السياسة الزراعية ...

معالي رئيس المجلس: استاذ حسني صوتنا عليها.

الدكتور حسني الشيباب: معلى .. معلى فقط معالي الرئيس أنا اتحدث عن الاقتراح لتوضيح مفهومه، الحديث عن استقلال وامبراطورية سلطة وادي الأردن.

معالي رئيس المجلس: إذا سمحت الأستاذ حسني إذا سمحت.

أخي الكريم ما تفضلت به وارد في الاقتراح (١٦) بند رئيس ليس هناك مجال ما تم إقراره. واحد.

ثانياً: ان كان هناك اخي ال (١٦) بند مع فروعها البند الاول هو يتحدث عن السياسة الزراعية التي تفضلت بها، واللجنة المطلوب تشكيلها تبحث في هذه النقاط، هذه ورقة عمل

موجودة فيما تفضلت به وارد لهذا ارجو ان لا نضيع الوقت.

الدكتور حسني الشيباب: فقط معالي الرئيس رجاء ان تسمع وجهة نظري، اذا اردت ان نهي الموضوع عند تبني الاقتراح، فمعنى ذلك انتهى كل موضوع النقاش في السياسة الزراعية.

معالي رئيس المجلس: وعلى هذا الاساس ارى وقلت ان كان هناك رأي في عدد على نقطة معينة باعتبار توصيات اللجنة اقترت كورقة عمل للجنة المزمع تشكيلها.

الدكتور حسني الشيباب: ليس موضوعاً فنياً، انا لست مهندساً زراعياً وليس مطلوب منا ان نكون مهندسين زراعيين المطلوب اعادة النظر في السياسة الزراعية معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: وارد في البند الاول مع بنوده كلها وارد.

الدكتور حسني الشيباب: في الاقتراح ليس وارد.

معالي رئيس المجلس: يا سيدي البند الاول يقول اولاً فيما يتعلق في السياسة الزراعية والجوانب التنظيمية والادارية في القطاع الزراعي هذا عنوان الموضوع.

الدكتور حسني الشيباب: نعم نعم صحيح، فقط نضع الاهداف له.

معالي رئيس المجلس: لا سيدي لا نرى لها اهداف. وافر المجلس غير ذلك، هذا البند الاول مع فروعه الكثيرة اذا تكرمت علينا، فهذا بند اساسي وكله بمجملة هو الذي تفضل به ووارد.

فيه، ولهذا ارجو انه ما دام نتقل لموضوع آخر...

الدكتور حسني الشيباب: احتفظ بطلبي في البنود الأخرى.

معالي رئيس المجلس: يا سيدي لا يناقش قرار اتخذ به قرار من المجلس بهذه الاغلبية.

انا اقول ان كان هناك قضية فنية حتى نمر عليها بسرعة، نقطة نظام الشيخ علي.

الدكتور علي الفقير: نقطة النظام معالي الرئيس تتعلق بما اقره المجلس وصوت عليه، وهو تحويل توصيات اللجنة الزراعية الى مجموعة فريق عمل تقوم الحكومة بانشاءه لمناقشة هذه الورقة، بعد ان تقدمها اللجنة الزراعية لهذا الفريق الوطني، لذلك ارى ان نهي النقاش كليةً وتحويلها لتوصيات الى الفريق المقترح، وانهاء الموضوع نهائياً وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الأستاذ حمزة.

السيد حمزة منصور: شكراً معالي الرئيس.

اود ان اقول ما قاله سماحة الشيخ علي الفقير، فقد تحدت آلية التعامل مع هذا التقرير الهام جداً، ولن يكون هذا المجلس اخير المجالس وبإمكانه ان يراقب فيما بعد مدى قيام الفريق بهذه المسؤولية، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، اخوانا يعني اللجنة الزراعية قدمت هذا التقرير المسهب والقيم وفيه توصيات وقرارات هو اقرار هذه

قرار اللجنة يتضمن للمنهج الذي استخدمته ويتضمن أيضاً توصيات تحت عنوان فرعي هو الخاتمة، ارجو من الاخوة الكرام ان تنصب مداخلاتهم حول توصيات اللجنة لما لها من اهمية في تحديد ومعالجة اي تجاوزات او مخالفات مستقبلية، ونبعد قدر الامكان عن اسلوب المحاسبة والالتمام وما الى ذلك، ان نبي شيئاً جديداً اليوم ان نضع تقليداً جديداً اليوم كقيل لوضع حد لهذه الظاهرة الخطيرة والتي ابعادها كل منا يشعر باهميتها وخطورتها على حس المواطن في هذا البلد بالعدالة، حسه بالحق هذا ما اردت ان اقله في مداخلتي في بداية هذه النقاش توجيهاً للخروج قبل نهاية هذه الدورة شيئاً يحاصر ويلجم هذه الظاهرة مستقبلاً، وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الأستاذ حمزة منصور.

السيد حمزة منصور: شكراً معالي الرئيس.

نحن امام تقرير يختلف عن تقرير اللجنة الزراعية الذي اشتمل على توصيات محددة ومن هنا فاني ارى ضرورة مزيد من التحدث حول هذا التقرير، وقد اعطيت الفرصة للحديث.

ابتداء اشكر اللجنة الموقرة التي تقدمت بهذا التقرير الهام خلال هذه الفترة الوجيزة كما اشكر كل من تعاون معها في إبراز بعض الحقائق حول هذه القضية الهامة وأود ان اسجل الملاحظات التالية:

- اتفق مع اللجنة الموقرة بأن هناك خلافاً في وزاراتنا ومؤسساتنا من مظاهر قيام العديد من

التوصيات كورقة عمل للجنة بمعنى آخر هذا توجه المجلس كورقة عمل تقدم الى اللجنة المزمع تشكيلها، ولهذا الموضوع الحقيقة واضح كل الوضوح، وشكراً لمعالي الأستاذ رئيس اللجنة الزراعية على هذا التقرير وانا باعتقد ان اللجنة الزراعية قدمت جهداً قياً سواء كان بالدراسة سواء كان بالتوصيات سواء بالجهد الذي بذلته ميدانياً، وهذه سابقة لم يسبق لها مثيل في تاريخ هذا البلد ان تقوم اللجنة الزراعية بهذا الجهد المميز، ولهذا شكراً لكم ومعالي وزير الزراعة ببيانه الذي قدمه ايضاً دراسة علمية دقيقة.

لهذا بين هذا التقرير وهذه الدراسة تعرض جميعاً الى اللجنة المختصة والمجلس قام بجهد مميز في هذا المجال، وشكراً لكم. شكراً ابو المهدي جزاكم الله كل الخير. البند الذي يليه.

السيد الأمين العام:
٤) مناقشة تقرير لجنة التعيينات النيابية.

لجنة تقرير التحقيقات النيابية الأستاذ مقرر اللجنة ايضاً هذا الموضوع قريء سابقاً وتمت مناقشة محددة فيه، وفيه توصيات، اذا رأيتم ان ننظر في التوصيات ايضاً وهو موضوع للمناقشة، فالأستاذ مقرر اللجنة يعرض علينا هذه التوصيات لمناقشاتكم وملاحظاتكم، تفضل الأستاذ الدكتور فوزي.

الدكتور فوزي الطعيمة مقرر لجنة التعيينات:

بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً معالي الرئيس.

هذه الوزارات والدوائر الرسمية بتعيين موظفين لديها على غير ما خصص لها في جدول تشكيلات الوظائف أو على حساب مخصصات مرسودة لأغراض أخرى ودون علم ديوان الخدمة المدنية وكذلك تعيين حملة مؤهلات غير مطلوبة ولا تحتاجها الوزارات.

- كما أتفق معها أن هذا الحل الذي عجزت وسائل القائمين عليه عن إخفائه عن المواطنين فولد تذمرا عاما وشكك في جدية برامج الإصلاح الإداري التي نادت بها الحكومات المتعاقبة. كما شكك في مدى قدرة مجلس النواب في إحكام رقابته على ممارسات السلطة التنفيذية.

- وأتفق معها أيضا على أن هذه الممارسات التي أشار التقرير إلى نماذج منها ولا أقول إليها في الحدود التي سمحت بها ظروف الزمان والمكان تشكل عدوانا على نصوصنا الدستورية وقوانيننا المرعية ووجدتنا الوطنية ومسيرتنا الديمقراطية.

- وأود أن أؤكد على أن ما تضمنته التقرير من حصر التجاوزات في بعض الوزارات لا يبريء ساحة الوزارات والمؤسسات الأخرى فإن التجاوزات أكبر من ذلك بكثير بحيث أصبحت أقرب إلى القاعدة منها إلى الاستثناء.

- إن مثل هذه المخالفات لا تنحصر مسؤوليتها في الوزارات المذكورة أو الوزراء الذين شغلوا أو ما زالوا يشغلون هذه الوزارات ولكنها تتعداهم لطيفة الوزارة لمسؤولية الحكومة مسؤولية مشتركة وما كان بإمكان أي وزير أن يتجرأ على الاعتداء على المواطنين طمعا في كسب

شخصي أو عشائري أو الانتخابي أو اسكاتنا لبعض الأصوات تحت هذه القبة لولا قناعته بأنه يتحرك تحت غطاء يضمن له حرية الحركة. بل لقد بلغ الحد باحدى الحكومات التي ما زال بعض وزرائها في السلطة أن تتخذ قرارات تصفي من خلالها ثوب الشرعية على بعض التجاوزات.

إن من سوء حظ المواطنين غير المحظوظين وهم القاعدة العريضة في هذا الوطن ومن سوء حظ النواب الحريصين على أن يبقوا بعيدين عن الذاتية والفتوية والجهوية أن المواقف المبدئية لا تجد من يصل بها إلى مرحلة اتخاذ القرار الإيجابي فلا يعدو الأمر مجرد هموم واشجان تنفث تحت هذه القبة لينام أصحاب المصالح وطلاب المنافع ليله الطويل.

أما وقد أذنت الدورة العادية الرابعة لهذا المجلس على الرحيل فقد باتت أمان في أعناق كل من ديوان الرقابة والتفتيش وديوان المحاسبة وديوان الخدمة المدنية ليفعلوا وسائلهم في كشف جوانب الاعتداء على الحق العام لعمل سلطة رقابية قادرة على اتخاذ القرار تأتي فتفعل في محاسبة المتسبين ووضع حد لهذا الفساد. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، أرجو من الأخوة أن ينظروا بدقة إلى التوصيات الموجودة وإضافة أو حذف بعض هذه الاقتراحات وتكون الكلمات موجزة ما أمكن لأن لدي أسماء ساقراها الآن فالأقتراحات أیه اقتراحات مرحب بها، إضافة أو حذف لما هو مقدم، الإسماء التي لیدی بعد الاستاذ حمزة، الاستاذ همام، فخري، ذيب مرجي، داود

الرابعة.

أما بما يتعلق بتعيينات مجلس الأمة فلقد ثبت لنا بالوجه القاطع أن بعض الذين عينوا في هذا المجلس كانوا على مقاعد الدراسة أثناء تعيينهم مما يعني أيضاً أن يشمل إبطال هذه التعيينات أن يشمل هذا الأمر إبطال التعيينات في مجلس الأمة وانخضاعها للأسس الصحيحة الموضوعية وغير الشخصية لأنه عندما تكون الأسس شخصية لا يمكن أن تحقق مثل هذه العدالة التي ننشدها ونطلبها لذلك أرجو أن يشمل الأمر كذلك التعيينات التي تمت في مجلس الأمة ولدينا الإسماء التي يمكن أن نذكرها إذا استدعى الأمر، هناك طالبة كانت في جامعة اليرموك وقبل أن تتخرج عينت في مجلس الأمة ولذلك هذه التعيينات جميعها لا بد من إبطالها وإعطاء الحق لاهله، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الأستاذ فخري قعوار.

السيد فخري قعوار: شكراً معالي

الرئيس.

أولاً أتوجه بالشكر للجنة التعيينات النيابية على تقريرها الناقص، وكنت سأتوجه إليها بجزيل الشكر لو كان هذا التقرير وافياً وشاملاً لجميع الوزارات وجميع المؤسسات الحكومية الأخرى وفي كل الأحوال فإن هذا التقرير فضيحة، فضيحة كبرى ودليل إضافي على تراكم الفساد عبر سلسلة من الحكومات المتعاقبة، وهذا التقرير دليل على أن الوزير يعمل في وزارة وكأنها هو يعمل في مزرعته الخاصة أو في أقطاعه خاصة تعود ملكيتها إليه وحده.

فوجئ، حسني الشيايب، سليم الزعبي، بسم حدادين، محمد الزين، محمد الحاج، أحمد عتاب، علي الفقير، عبد الرؤوف الروابدة، عوني البشير، علاوي، محمد أبو فارس، فرحات، العباش، الغويري.

هل هناك لم يسجل أحد؟ الشيخ عبد الباقي، أحمد عويدي، أحمد الكفاوين، يوجد أحد، محمد فارس الطراونة، أي أحد من الإخوان يرغب في الحديث؟ نغلق الباب هنا، الأستاذ الدغمي وكفى، نرجو أن نقف عند هذا الحد الأستاذ همام سعيد، ونرجو الاقتراحات أكثر من الكلام العام.

الدكتور همام سعيد:

بسم الله الرحمن الرحيم. شكراً معالي

الرئيس.

إن هذه المعلومات لم تكن غائبة عن الحكومات المتعاقبة مما يعني مسؤولية جميع الحكومات التي تزامنت مع هذا المجلس.

وهذا يعني أن هذه الحكومات لم تكن أهلاً لتأخذ ثقة هذا المجلس وإن هذا الظلم الفادح لا بد من إزالته لأن ما بني على باطل فهو باطل. واقترح ما يلي:

١. أن يواصل ديوان الرقابة والتفتيش وديوان المحاسبة وديوان الخدمة المدنية البحث في جميع التعيينات التي تمت خلال السنوات الأربع الماضية.

٢. إبطال جميع التعيينات التي تمت بغير وجه حق.

٣. إخضاع جميع التعيينات لديوان الخدمة المدنية. بما في ذلك الموظفون من الفئة

هكذا من الأشهر

الوزير الذي يمارس مثل هذا الحق، ويعتدي على حقوق المواطنين ينبغي ان تسحب الثقة منه وهذا هو دور مجلسنا، الوزير الذي مارس مثل هذا الخروج على الاصول وترك الوزارة، كان ينبغي على لجنة التعيينات التباينة ان تذكره بالاسم من اجل وضع النقاط على الحروف.

فلا اعتداء على حقوق المواطنين مسألة لا يجوز السكوت عليها، ولا يجوز القبول بها بحال من الاحوال.

الحقيقة انه القضية التي كنت بدي احدث فيها بشكل رئيسي وان اصيغها على شكل سؤال للاستاذ مقرر لجنة التعيينات سبقي اليه الزميل همام سعيد وهو موضوع التعيينات في مجلس الامة، من المؤسف جداً ومن بواعث السخرية المؤلة حقيقة ان نبحث ونتحدث في موضوع التعيينات في المؤسسات الرسمية وفي الوزارات، ومجلس الامة ويقوم اولاً باقتراح مثل هذه المخالفة، سأختصر في ذلك واقوم بتوجيه سؤالي.

وهنا انصت الجميع لسماع آذان الظهور.
- استئناف الجلسة -

معالي رئيس المجلس: تفضل استاذ فخري.

اقول اذا بعض الوزراء اذا عاثوا فساداً في هذا الامر وانتهكوا الأسس اسس التعيين ويشكل يعني مجاهرة استثنائية وغريبة لما هو دورنا في مثل هذه الحالة، هل يكفي ان نقول ان الوزارات قامت بممارسة هذا العمل وانتهكت اسس التعيين، هل يكفي ان نطرح مثل هذا

التساؤل ثم سؤالي هناك العديد من الوزارات والمؤسسات الحكومية التي لم تتطرق اليها اللجنة وانا اعذرهما ربما لضيق الوقت او بأي اعتبار اخر، لكنها لم تستطيع ان تقدم لنا المعلومات الكافية الشافية الوافية، لكن يبقى السؤال الذي لم نستطيع ان اجيب عليه بنفسه وهو نحن هنا نمثل الشعب، ونحن هنا في المجلس عين الشعب علينا وعيننا على الحكومة وعلى المؤسسات الرسمية وعلى مجلس الامة ايضاً كأدارة وكجهاز رسمي قائم.

ما هو العائق بين اللجنة وبين الوصول الى عطوفة امين عام مجلس الامة؟ الذي قام بانتهاك اسس التعيين في هذا المجلس. ما رأي اللجنة في هذه التعيينات؟ مع الشكر معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ مقرر اللجنة.

السيد مقرر اللجنة: سؤال الاستاذ فخري يشجب على كل المؤسسات الاخرى والدوائر الرسمية الآن مجلس الامة كأى مؤسسة اخرى رسمية يخضع لنفس القواعد ونفس الاسس، لنفس الجهات المعنية بالتعيينات.

وقد قامت الشائعات حول التعيينات في مجلس الامة خلال عمل اللجنة ولكن المعوقات التي صادفتنا مع المؤسسات الرسمية الاخرى لم تختلف عن المعوقات التي صادفتنا مع مؤسسة مجلس الامة وهي مؤسسة رسمية، ولا تتفصل بأي حال من الاحوال في هذا المجال عن اسس واصول التعيينات وقواعدها المرعية في الدولة ومؤسسات الدولة المختلفة.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ ذيب مرجي.

الدكتور ذيب مرجي: شكراً معالي الرئيس.

معالي الرئيس في البداية اود ان اؤكد على ان المخالفات الموجودة في قرار لجنة التعيينات لا تقتصر كما هو شكلاً موجود وكما تبدو وكأنه مخالفة انظمة وقوانين، بل باعتقادي انها اكبر من ذلك ويجب ان ندقق بمقدار الضرر الذي حصل من جهة بسبب هذه التعيينات وان نعمل ايضاً على ان نحقق في امانة المسؤولية التي تحملها الوزراء المختلفين.

السؤال الاول الذي يدور في ذهني، هل كان حاجة بمثل هذه التعيينات؟ انا باعتقادي الامثلة الموجودة بين ايدينا تدل على انه لا حاجة اطلاقاً لمثل هذه التعيينات بهذه الكثافة، والدليل على ذلك اننا نرى في بعض التعيينات وعلى سبيل المثال موظف يحمل شهادة في الفنون يوظف وظيفة محاسب في الوزارات او في الدوائر.

لو كانت القضية ملحة، لو كانت هنالك حاجة لا اعتقد اننا سنقف ضد هذه التعيينات، لكن باعتقادي لا يوجد حاجة، ويجب ان ندقق في مدى الضرر الذي لحق بالموازنة العامة للدولة في اتفاق المال العام بطريقة غير شرعية وبطريقة غير مشروعة.

استطيع ان استنتج شيئين من هذا التقرير ان اسباب الخلل الحاصل هو نتيجة لسببين، السبب الاول هو الصلاحيات التي تعطى للوزراء وللأمناء العامين واذا استعرضنا

الجدول الموجود وامانة الشؤون البلدية والقروية وهي ليست المثال الوحيد وانما اخذها كمثال عوائد محروقات بنك تنمية مدن وقرى ... الخ.

انا اعتقد ان هذه القضايا تفتح الباب للوزير والمسؤول بأن يعمل من خلالها على ان يتجاوز هذه الانظمة وهذه القوانين، ناهيك عن الضرر الاجتماعي الذي يلحق ايضاً بالبلد نتيجة الاخلال بأمانة المسؤولية من قبل هؤلاء المسؤولين.

السبب الثاني الصلاحيات هو نوعية هؤلاء المسؤولين شخوص المسؤولين في تغليب المصلحة العامة على المصلحة الذاتية، واحب ان اذكر هنا معالي الرئيس ان في خطاب الموازنة الماضية لهذا العام كنا قد طلبنا من الحكومة بأن تقف امام تقرير اللجنة المالية، وان تحاسب فوراً الاشخاص الذي اشار اليهم التقرير، ويجب عليهم ان يتخلوا عن امانة المسؤولية لأنه باعتقادي انهم لم يكونوا اهلأ لها، ان كانت هذه المخالفات حقيقة وانا اعتقد ان جزء كبير منها حقيقة، وأود ان اشير هنا ايضاً انه التقرير حتى هذه اللحظة وفي الاسابيع الاخيرة، ايضاً حصلت مخالفات كبيرة وكثيرة جداً، نعرف انها لاغراض ومصالح شخصية.

معالي الرئيس انا اعتقد ان هذا التقرير هو عبارة عن قمة الفساد الذي طالما نادينا على اساس ان نحارب هذا الفساد، ولكن للأسف موجود حتى هذه اللحظة، وحتى هذه اللحظة ايضاً يمارس في قضايا التعيينات، انا مع الطالب بقوة بأن جميع هذه المخالفات يجب ان تلغى

ويجب ان نعمل على مبدأ تحقيق العدالة بين المواطنين وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ داود قوجق.

السيد داود قوجق:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس.

بداية اشكر اللجنة التي تمكنت من تقديم هذا التقرير الواضح على الرغم من ايجازه وفي هذه المدة القصيرة.

يشير التقرير الى مخالفات كثيرة ومتنوعة واذا نظرنا الى انواع المخالفات نرى ما يلي:-

١- ٦٤٥ موظف تم تعيينهم على حساب المحروقات وعوائد التنظيم وصندوق المعونة الوطنية وامانات الطفولة واجور العمال والحمالين وغيرها.

٢- ١٧٦ موظف تم تعيينهم على حساب رواتب مقطوعة وعقود ومياومات خلافاً لقانون الموازنة واسس وقواعد انتقاء وتعيين الموظفين.

٣- ١٥٧ موظف تم تعيينهم خلافاً لاحكام التشكيلات وبلاغات رئاسة الوزراء وبدون علم ديوان الخدمة المدنية.

٤- ٢٤٥ موظف تم تعيينهم على حساب الفئة الرابعة والمخصصات الرأسمالية.

اذا استعرضنا الملخص اعلاه نلاحظ في بند (١) ان اكثر من (٦٠٠) موظف تم تعيينهم على حساب مخصصات البلديات التي هي بحاجة ماسة للدعم وكذلك على حساب اقوات الفقراء الذين يستحقون المعونات

الشهريه، وكذلك امانات الطفولة بل وعلى حساب العمال والحمالين وغيرهم ولا بد من تصحيح هذا الوضع الشاذ.

واما اذا استعرضنا البند ٤ نلاحظ ان اكثر من ٢٠٠ موظف تم تعيينهم على حساب المشاريع الرأسمالية اي على حساب المنشآت الضرورية لسير العمل في الوزارات والدوائر. وكذلك على حساب الفئة الرابعة وهي الفئة التي تقدم الخدمات التي لا تستطيع الوزارات والدوائر الاستغناء عنهم.

اما ما ورد في البندين ٢، ٣ فهي مخالفات لأسس وقواعد التعيين وبلاغات الرئاسة وبدون علم ديوان الخدمة المدنية، اي ان اكثر من ٣٠٠ موظف قد تم تعيينهم دون مراعاة الأسس وعلى حساب اصحاب الدور.

وفي الختام اظن ان المخالفات في الدوائر والوزارات غير المذكورة او المذكورة بدون ارقام اكثر بكثير من الوزارات المذكورة. لذلك ارى الموافقة على توصية اللجنة بتكليف ديوان المحاسبة القيام بالتفتيش والتدقيق والحصر لكافة المخالفات... الخ. وكذلك ربط التعيين بكافة اشكاله بديوان الخدمة المدنية سواء ما يتم منه بعقود او مقطوعة او مياومة او غيره كما ورد في كتاب اللجنة.

والسلام عليكم.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام، الاستاذ حسني الشيب.

الدكتور حسني الشيب: شكراً معالي الرئيس.

التحقيقات النيابية المعنية بالفساد الاداري والمالي، وهو لجنة قائمة وما زالت موجودة وهذا جزء من الفساد الاداري، وتقديم الاخرين من امناء عامين من هم دون مرتبة الوزراء الى القضاء، وشكراً معالي الرئيس مع ابداء اسفي ان معظم الذين اقترفوا هذه الانتهاكات هم من الوزراء النواب، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس.

واشكر اللجنة على ما قامت به من مجهود مشكوره ضمن المدة القصيرة التي اتاحت لها لتقدم تقريرها للمجلس الكريم، ولعل عنصر الوقت عاملاً مهماً في عدم ادراج مكان المخالفات، وتختلف الوزارات في هذا التقرير... الا ان ذلك لا يعني الحكومة ودواوين الرقابة والتفتيش والمحاسبة والخدمة المدنية من كشف هذه المخالفات وملاحقة مرتكبيها، كما ابيد ان هناك مخالفات كثيرة ارتكبت واشاعت في اقتضاء الخدمات وتوزيع الحقوق، لعل الحكومة واجهزة الرقابة التي اشترت اليها في غياب المجلس الذي ستهي دورته بعد ايام تقوم بملاحقة هذه المخالفات سيدي الرئيس انني اقر اللجنة على ان المخالفات التي ارتكبت قد وقعت خلافاً لما كفله الدستور الاردني، ذلك ان الدستور ينصوص واضحة اوجب عدم التمييز بين المواطنين.

كما ان سائر التشريعات اوجبت ذلك،

ابتداءً مرة اخرى لا بد من توجيه الشكر الى اللجنة التي استطاعت في وقت قصير ان تقدم لنا مثل هذا التقرير. في قضية هامة اضعتها في مصاف القضايا الوطنية الكبرى في هذه المرحلة التي نعاني منها من البطالة.

كنت اتخى لو جاء تقرير اللجنة مع ذلك شاملاً لبقية مؤسسات الدولة ربما كان عندها في ذلك ضيق الوقت، في حقيقة الحال اهم ما يميز التقرير هو تأكيدها للحصر وتصنيف الحالات التي تم فيها التجاوز، وصف الحالات التي تم فيها التجاوز هذا حقيقة كما قيل قبلي يمثل اعتداءً على حقوق المواطنين، والاهم من ذلك هو اعتداء صارخ على الدستور الذي يساوي بين المواطنين، اعتداء صارخ على الدستور والقوانين التي تساوي بين حقوق المواطنين وهو بهذا المعنى عندما يقع من مسؤولين وزراء او مسؤولين دون ذلك دون هذه المرتبة فهو يمثل صميم الفساد الاداري الذي نتحدث فيه منذ مجيء هذا المجلس وهو احد اوجه الفساد الاداري الصارخة، من هنا فبالاضافة الى ان يكون التقرير شاملاً، وافق على اقتراحات وتوصيات اللجنة التي تؤكد على ضرورة تفعيل دور مؤسسات الرقابة من ديوان الخدمة المدنية وديوان المحاسبة وجهاز الرقابة والتفتيش، وافق على هذه التوصيات وارجو التقيد بها، لكنني اضيف انه اذا اعتبرنا هذا فساداً ادارياً في الوقت الذي يكثّر حديثنا عن اصلاح الاداري فاقدم اقتراحاً محدداً، ارجو من يقتنعون به من الزملاء النواب ان يشنوا عليه وان يتبناه المجلس بالتالي وهو تقديم الوزراء الذين اقترفوا هذه الانتهاكات للدستور والقوانين تقديمهم الى لجنة

هكذا من الشؤل

وقبل التشريعات الوضعيه فان الشرع السماوي وقواعد الاخلاق والمبادئ العامة وقواعد العدالة والانصاف توجب ذلك.

ان هذه المخالفات اياها السادة تأتي كريح بغضه لانحراف اشرة الديمقراطية وتعزيز مكانة الفساد والمفسدين، هذا الفساد الذي يرتكب وللأسف تحت اعلام الديمقراطية والذي كان حجر الرحي في البرامج الانتخابية للمرشحين عند افتتاح مرحلة الديمقراطية هذه المخالفات ايضاً تعتبر ايضاً اعتداءً سافراً وظالماً على حق المواطن الذي قدر له ان لا يكون مسنوداً بظهر وهو سرقة لحقوق المواطنين ولعل هذه السرقة ايشع انواع السرقات ولعلها تأتي في مرتبة جرائم السرقة بالسطو المسلح اياها السادة الا يجوز تجاوز صاحب الحق واعطاء حقه لغيره لقاء ثمن رخيص. يتلخص في توهم كسب في منطقة انتخابية او ارضاء لحزبية ما حدث لذلك او عشائرية لم تألفها ولم تألفها تقاليد واخلاق العشيرة التي تقدم على الاثارة لا الأثرة. والامانة لا السرقة، وصل حس شفاف بالعدالة والمساواة. واخيراً فإنه لا يجوز ان يمر هذا التقرير مر الكرام... فاذا لم يصدر عن مجلسنا قراراً جاداً حول ملاحقة هذه المخالفات ومزكيتها... فان المجلس بذلك سيسرع الابواب واسعة لمخالفات اكبر وايشع واخطر في المستقبل... سيكون مرتكبوا هذه المخالفات قدرة لغيرهم في ارتكاب امثالها طالما انهم لم يلاحقوا، وسيبقى المسؤول الشريف مشار محاصرة وتبرم لأنه قابض على شرفه ونزاهته وامانته ودينه ولأنه مع المساواة بين المواطنين كان اقتراح سيدي الرئيس ان يحال التقرير الى لجنة

التحقيقات النيابية والى النيابة العامة في آن واحد لملاحقة المخالفين كما واثني وأويد توصيات اللجنة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ بسام حدادين.

السيد بسام حدادين: شكراً معالي الرئيس.

انا سأقول بعض الكلام لوجه الله تعالى، لأنني اعتقد معالي الرئيس ان هذا النقاش وهذه المداخلات ليس لها اي وظيفة سوى تسجيل موقف للتاريخ ولوجه الله تعالى.

اكبر دليل على ذلك معالي الرئيس ان الحكومة في هذه الجلسة ليس لديها النصاب، اكبر من نصف الحكومة غائب عن هذه الجلسة التي تناقش موضوع في غاية الاهمية، موضوع التعيينات وهذا موضوع عيس قطاع واسع من الناس.

الحكومة غائبة واذن من طين واذن من عجين لانها تعرف جيداً ان لا موقف في هذا المجلس من ممارسة من سياسات واخطاء ترتكب او سياسات خاطئة في المجالات الاخرى تناقش، عليه معالي الرئيس اقول اللجنة التي شكلها المجلس لمناقشة موضوع التعيينات، صحيح ان الوقت كان قليلاً.

معالي رئيس المجلس: ارجو الأخ بسام نحن في تبادل رأي وبدنا اقتراحات، يعني اذا سمحتوا لي انا حقيقة هذا المجلس مجلس كريم ولا يصدر عنه الا كل كلام موثق وصحيح، واطلم الظلم ان نطلم انسان بما ليس فيه، نحن ضد الظلم وهذا التجاوز ومع الحقوق لكن لا

نظلم ايضاً بظلم اظلم من الظلم نفسه فأرجو ان يكون هناك تبادل للرأي، ارجو ان يكون هناك رأي واقتراحات.

السيد بسام حدادين: انا يا سيدي موافق منك ان موضوع المناقشة تبادل للرأي، لكنني اهتم موضوع تبادل الرأي ايضاً ان نخرج للمجلس بقناعة قد تدفع المجلس باتجاهات مختلفة بما فيها سحب الثقة من الحكومة او من بعض الوزراء اتابع معالي الرئيس فأقول بالرغم من ان الوقت كان محدوداً امام اللجنة الا انها وفرت لنا عدد من المعطيات والمعلومات التي تشير الى ان هذه الادارة بتركيتها الرائدة او السابقة واقول او القادمة.

لن تتمكن من تصفية اشكال التجاوزات الشار إليها، وذلك بالضبط لأن هذه الادارة بحكم تركيبها الطبقية والاجتماعية، خلينا نكلم شويه (ايدولوجيا) مش غلط.

معالي رئيس المجلس: خلينا بالاقتراحات اذا سمحت الاستاذ بسام هذا موقع كريم ومنصه كريمه يقف منها النائب يتحدث ارجو ان نلتزم بالنظام والاقتراحات المحددة وقل ما تشاء من الاقتراحات، ومن رأي وتبادل رأي، هذه الحدود اليي بتتحدث بها.

السيد بسام حدادين: ماشي... ماشي... طيب اتابع فأقول ان تقرير اللجنة كان تقريراً خجولاً، تظهر امام اللجنة معطيات كافية لكي تسمي الاشياء بأسمائها لكن اللجنة لم تحب ذلك وسعادة مقرر اللجنة يطالبنا بأن تطوي الماضي وان نفتح صفحة جديدة، انا الاول لا يمكن ان نفتح صفحة جديدة اذا لم نفتح

الماضي ونشخص الامراض ونسمي الاسماء بأسمائها، لذلك اذهب لأويد فكرة (برضو لوجه الله تعالى) فكرة ان يحال كل مسؤول بغض النظر عن موقفه ارتكب مخالفة في موضوع التعيينات الى القضاء حتى تأخذ العدالة مجراها وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ محمد الزين.

الدكتور محمد عضوب الزين: شكراً معالي الرئيس.

لقد تطرق الزملاء كثيراً الى عدة نقاط وليس هناك زميل من يقر التجاوز بالتعيينات ولكنني ارى ايضاً ان من أكثر شرائح مجتمعنا البوادي والريف هي التي تقاسي من ظروف المعيشة، وربما ظروف التعيين ايضاً، والجميع يعرف ايضاً كم معاناة أبناء البوادي ان كان من حيث الخدمات او من حيث التعليم في المراحل الابتدائية والاعدادية فعندما يتخرج شخص من العائلة ان كان خريج كلية المجتمع او خريج الجامعة فإنه فرد واحد من هذه العائلة، بينما عندما يقارن مع زميله ابن المدينة نجد ان ولي الامر قد يكون طبيباً وقد تكون الوالدة مهندسة بينما أبناء الريف وأبناء البوادي الخريج ربما هو يكون معيل لهذا الاسرة لذلك كم اتحنى من الزملاء ان تكون احلى التوصيات ان يكون التعيين هو حسب الوحدة الادارية، لأنه لا يجوز ان نقارن قضاء الجيزه وقضاء الموقر وقضاء سحاب وقضاء ذيسان في العاصمة التي عدد سكانها يزيد عن مليون نسمة، لذلك كم اتحنى من الزملاء ان يكون التعيين كما جاء من توصيات اللجنة بأشراف ديوان المحاسبة وديوان

هكذا من الله على

الخدمة المدنية وكذلك الرقابة والتفتيش، لكن أيضاً أن يكون التنافس حسب الوحدة الادارية واطلب من الزملاء التثنية على هذا الاقتراح، وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ محمد الحاج.

الدكتور محمد احمد الحاج: شكراً معالي الرئيس.

اتقدم أولاً بالشكر الجزيل للأخوه الاعضاء لجنة التعيينات على سرعتهم في انجاز هذا العمل الطويل، والتساؤل عن قانونية امتناع بعض الوزارات او المؤسسات عن التعاون مع هذه اللجنة البرلمانية وعدم اعطائها المعلومات المطلوبة. مخالفات كثيرة، لا أريد ان اعرضها هذا التقرير مع تواضعه يعرض لقضايا مهمة وحساسة وبين مخالفات كثيرة، لا أريد أن أحصر أو اتحدث عن هذه المخالفات إلا بنماذج بسيطة منها:-

١) قيام العديد من الوزارات والدوائر الرسمية بتعيين موظفين لديها على غير ما خصص لها في جداول تشكيلات الوظائف او تعيين البعض على حساب مخصصات مرصوده لأغراض أخرى كالامانات والمشاريع وكل هذا على غير علم ديوان الخدمة المدنية ومع تجاوز الأولوية في التعيين وتعيين من لا توجد لهم طلبات استخدام لدى ديوان الخدمة المدنية وظهرت هذه التجاوزات الحادة في بعض الوزارات وبخاصة في وزارة التنمية الاجتماعية التي تعتمد على أموال معيشية للفقراء والجياع من حساب صندوق المعونة الوطنية فبدلاً من

تعطي هذه الاموال للفقراء ويمتاطق منكوبه في قرى وارياف وبوادي المملكة اعطيت ارضاءاً لوساطات معينة لتعيينات فيها هذه التجاوزات الكثيرة والاستثناءات المتعددة خلقت حالة من عدم الثقة بين المواطنين بشيء اسمه التعيينات وعندما يراجعني الكثيرون، يراجع لهم عن طلبهم في ديوان الخدمة المدنية وعلى الرقم الذي وصلوا اليه وترتيبهم في منطقتهم، في كل مرة عندما اقول لهم ان ديوان الخدمة يسير على اسس معينة وهناك اولويات وهناك اسس وادوار والى غير ذلك، لا اذكر اني قلت هذا الكلام لمواطن الا اخذ يسخر في ويستهزئ ويقول نحن نعلم انه لا وظيفة في هذا البلد بغير الوساطات، بالمناسبة انا لست مع الاستثناءات بأي مؤسسة من مؤسسات الدولة واخراجها عن اطار ديوان الخدمة المدنية، ولست كذلك مع تمييز بعض المناطق عن غيرها، واعطاء اولويات لهذه المناطق، لأن المواطنين يجب ان يكونوا سواء في الحقوق والواجبات كما نص الدستور، وهذا سيجعل نوعاً من الحافز للمناطق لتلحق بغيرها.

واخيراً اقول لقد ان الأوان ان يحس كل مواطن في هذا البلد ان حقه في التعيين يمكن ان يصل اليه دون الوساطات او العلاقات الشخصية او المصاهرات وان وظيفته التي ينتظرها لتؤمن له لقمة العيش الكريمة لن تسرق منه لتعطي لغيره بغير حق.

وأطالب ان تكون هذه التوصيات مدار اهتمام الحكومة كما اطالب اعطاء ديوان الرقابة والتفتيش الذي نعلق آمالنا عليه ان يعطي

صلاحية نقض والغاء التعيينات التي تتم مخالفة للأسس المعلنة أو بدون علم ديوان الخدمة المدنية. مع تفعيل دور ديوان المحاسبة. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ احمد عتاب.

الدكتور احمد عتاب: شكراً معالي الرئيس.

اشكر اللجنة على ما جاءت به وما جاءت به كان ناقصاً حقاً، والامر من ذلك ان مقرر اللجنة كان يريد ان تتجاوز الموضوع وبسرعة لأنه وضع بعض التوصيات، التوصيات طبعاً يستطيع كل انسان ان يوصي بها ولكن تغيير العادات القديمة ليس من السهولة، هناك طبعاً سلطة تنفيذية تقوم بما تشاء واذا مسكنا الضحية وتركنا الظالم او المخالف لا نستطيع ان تأتي بشيء قد نعلم من هو المظلوم، ولكن كيف نعلم من هو الظالم ومن الذي ظلم، الاولى ان نشدد على هذه النقطة.

لقد قام المجلس طبعاً باعطاء الثقة للحكومة وهناك نواب من المجلس اشتركوا في هذه الحكومة، وهؤلاء النواب كان على اللجنة ان تعلمنا كيف دخلوا وكيف خرجوا من الذين استفادوا في هذه السلطة.

هناك من تجاوز وهو يمثل للشعب ايضاً ويجب ان لا يكون، هناك من تجاوز وقدم لاهله وبلده من العمران والعمل مكان على حساب الآخرين خصوصاً من هم على المسرح السياسي بهذه المنطقة وفي هذا البلد، هناك من ظلم وهناك من يعيش على الهامش حقاً.

انا ارى ان كل هؤلاء الذين خالفوا ان اريب بهم ان يقدموا هذه المخالفات لتعلمها حتى يكون هناك امكانية في الحقيقة لتجاوز هذه المخالفات.

اشكر اللجنة على ما جاءت به، ولكن اقترح ايضاً حتى لا ننسى الى قدسية البلد وان لا ننسى الى حقوق المواطنين ان يقدم هذا التقرير الى جلالة الملك المعظم حتى يكون برسالة من هذا المجلس، ويقدم ايضاً بمؤتمر صحفي للجميع وللشعب لأننا نحن نقدم الله والوطن والملك، ولكن يجب ان لا ننسى الشعب ايضاً، يجب ان يكون لهذا الشعب دوره في المعلومات عن هذه المخالفات التي تحدث كل يوم وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ مقرر اللجنة.

السيد المقر: شكراً معالي الرئيس. معالي الرئيس انا استغرب بعض التغيرات التي وردت على لسان بعض الاخوة النواب لو انتظرت هذه اللجنة ورود معلومات اضافية لما كان بين يديكم اليوم شيء يناقش، والسؤال امام اللجنة كان ان يكون هناك شيء او لا يكون من حيث الاسماء، الاسماء اخي بسام واضحة وواضحة جداً، ولم يكن من بين توصياتنا انك ما تذكر اسماء، اذا تحب ان تذكر اسماء اذكر، اما تبرير للجنة التباينة انه يضع الوزارة وبين قوسين اسم الوزير يعني شغله مش راكز.

نحن نحاسب مؤسسات ارتكبت مخالفات والمؤسسات في تلك الحقيقة من الزمن انت عارفهم ولا داعي للجنة ان تحوض في

من باب السبق لمصادرة الرأي الآخر تحت ذريعة انك قلت الحقيقة انما انت في هذا المجال تحاول ان تجعل هناك دعاية انتخابية.

انا بين امرين، بين ان ازادو لحساب شعب او ازادو لحساب حكومة، وانا اعتقد ان من لم يزادو لحساب شعب بالتالي هو يزادو لحساب حكومة لأخذ موقع ما، وبذلك ينبغي ان نكون مزادوين للحقيقة فقط بمعزل عن الاشخاص المتفعين.

والحقيقة ليس لها زمان تقال فيه وتمنع من زمان آخر، فالحق احق ان يتبع في كل زمان وكل مكان ونحن امام طلب اصر عليه هذا المجلس بجميع فئاته وتوجهاته وافكاره واشخاصه، وهو طلب مناقشة التعيينات للوصول الى دليل يؤكد الموقلة ولسان الحال الذي يتكلم به كل مواطن ان هناك تجاوزات في التعيينات بلغت حد الفساد، وباعتقادي القناعة لدى انساننا الأردني ليست بحاجة الى دليل لانه يعيشها ولديه دليل من ذاته ومن شخصيته بدليل اذا ناقشنا بقضية ان التعيينات لها اسس في جدول معين زمني وجدول تشكيلات أيضاً يتضمن الشواغر وان هناك ديوان خدمة مدنية هو الذي ينسب بمعزل عن الاشخاص مهما حاولنا ان نضع هذا الامر المثالي في قوالب مضمونة لدى انساننا الأردني فانه لا يقبلها، لأن قناعتة اعظم من كل مصداقية القائل.

ولذلك نستخدم بضحكات السخرية احياناً ويقول لك انا على استعداد ان اتي لك باسماء متعددة تجاوزوا بها اسمي، وانا احق بالوظيفة منهم، وفعلاً قد جاءوا بالاسماء ولا

الاسماء، لا المبدأ هو الاهم، ام الاستاذ عتاب والأخ بسام في قولهم انه انا ابحت عن طوى الصفحة اي صفحة، هذا لم يشار اليه لا بالتقرير ولم اقول شيء عن طوى الصفحة انما اقول ان بالاضافة الى مواصلة البحث والمحاسبة والملاحقة من قبل الدواوين الرسمية المعنية بهذه القضية ومحاسبة مرتكبيها كما هو وارد في تقرير اللجنة في الصفحة الاخيرة، انا قلت ان تكون مداخلتنا ببناء وعملية وان لا نخوض في المزادوات والشعارات ان نخرج بشيء اليوم يا اخوان هذا المقصود اضاءة شمعة خير من انه نفل نلنم بالظلام طول الوقت.

نحن بأمر الحاجة الى الزام الحكومة بأجراء سياسة مبدأ بقاعدة تضع مجلس النواب في صلب المحاسبة على مثل هذه المخالفات، ولا اعتقد ان الخوف في المسائل الاخرى كثيراً يفيد.

مجلس النواب منبر مستقل واقرى المنابر ماذا يعني ان نخرج بمؤتمر صحفي بعد هذه الجلسة اذا خرجنا من هذه الجلسة بشيء، وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير:

بسم الله الرحمن الرحيم. شكراً معالي الرئيس.

اود من الاخوة الكرام ان يدركوا تحديداً بعض العبارات التي تطلق مراد بها مسبقاً مصادرة الرأي الآخر، كلمة المزايدة والدعابة والانتخابية التي يلوح لنا بها الآن، ونحن في نهاية برلمانية بعدها انتهاء البرلمان، باعتقادي هو

تملك ازاء هذا الواقع الا ان نقول من باب لفت النظر.

ارجو ان يكون الامر عادلاً، سيأتينا الجواب الروتيني الشكلي كل شيء عندنا تمام، وبالواقع ليس تماماً، هناك فساد اداري كبير وخطير جداً.

اذا كنا في مجلس لا نريد ان نحاسب هذا الفساد بحجة ان ذلك يسمى دعاية انتخابية مستقبلية لو فعلنا ذلك ايضاً في اول بداية هذا المجلس لقالوا عندئذ المجلس متحمس جداً وحامي وجاي نار ملهلب بده يولعهما على الجميع.

سيقال هذا الكلام ايضاً، وهكذا سنبقى يغمز جانباً متى قلنا هذا الكلام في اي زمان واي مكان لذلك ارى ان هذا المجلس بتوجهه لمناقشة هذه القضية وفي هذه المرحلة بالذات، بناءً على ما تناهه الى علم السادة الاعضاء من تجاوزات سبقت، كنا قد احسنا الظن بالحكومة انها لن تتجاوز وخاصة انها تعيش في ظلال مراقبة برلمانية صارمة وقوية ولكن للأسف الشديد، ان هذه التجاوزات من خلال هذا التقرير الذي قدم الينا تبين لنا ان الحكومة لم تفر اهتماماً لهذا المجلس.

ولذلك تجاوزت رغم وجود هذه الرقابة البرلمانية والخوف العام الذي اوحى به هذا المجلس منذ مجيئه، وانه سيكون وراء الفساد حرباً ودماراً وخراباً عليه، رغم هذه الهبة العامة وجدنا تسلاات خطيره جداً للحكومة في التعيينات الى اي مدى نفيس هذا التسلاات، هل نكتفي فقط بالادانة؟

هل نلغي ان نقول ذلك لانساننا ومواطننا الأردني فقط؟ حتى نقول والله وجدنا دليلاً يدعم قولكم وتعيينكم السابق:-

ام جئنا نناقش حتى نحاسب، وباعتقادي ان هذا المجلس لم ينتهي من ٤/١.

هذا المجلس يبقى الى ١١/١١ حتى يحل، وارجو ان تلجأ الحكومة ان تحل المجلس حتى لا يبدان المجلس.

لذلك انا ارى ان الموضوع باقي وهذا المجلس باقي، واذا كان هذا المجلس قد قصر في بعض جوانب حياته من انه لم يتقدم بدورة استثنائية حتى يفي مظلة المراقبة هذه قضية اخرى لسنا في صدد مناقشتها الآن لكن هناك لجنة تحقيقات نيابية، ويقرر من هذا المجلس عاملة حتى بعد انتهاء الدورة العادية ويجب ان يمارس المجلس من خلال هذه اللجنة سلطات الرقابة والمحاسبة للحكومة والوزراء اما ما قدمته اللجنة من تقرير فمع تقدير الحاصل لجهد اللجنة والتماس الفوز لها من جهة انها درست على عجل، وقدمت لنا نموذجاً من التجاوز في جانب اللي هو الزام الحكومة او الوزير بجدول تشكيلات او اجراء تعيينات ما ينبغي ان تعين على حساب عمال مثلاً في مشاريع اما شابه ذلك، فقط جاءت العينة في هذا الباب، لكن لو ان هذه الجداول درست دراسة فنية من مختصين، ودراسة تحليلية احصائية لوجدنا فيها من المآسي ما يندي له الجبين، سنجد في هذه التعيينات تجاوزات خطيرة جداً من مراعاة الاقليمية والتوزيع الجغرافي والمحسورية والشللية، سنجد نماذج وعينات من اخطر ما يمكن وليس الامر قاصراً على جهة فقط، بل ان

هكذا من الأشهر

هكذا من المأهول

الامر عم وطم حتى أصبحت القاعدة استثناءً والاستثناء قاعدة، وإذا كان قد اشار بعض الزملاء الى ان التجاوز قد وصل الى مجلس الامة، وقد اشترت الى هذا سابقاً، وعندني الدليل، فاذا كان رأس الرقابة قد نفى اليه شيء من الفساد، فما معنى ان تبقى بقية الاجزاء بعيدة عن هذا الجانب لذلك انا اقترح وتعيداً ان نفعل دور التحقيقات النيابية، وان يسند اليها ملف التعيينات كاملاً وان تستعين بديوان المحاسبة وديوان الرقابة والتفتيش لدراسة هذه الجداول دراسة علمية موضوعية وتحليلية حتى تحدد اين الفساد ومن قام به وان نحاسبه، اما ان نظوي صفحة فقد تعودنا على ذلك حتى اصبح طي الصفحة عندنا هو المطلوب مع اننا يجب ان لا نظوي صفحة، ولي ملاحظة اقولها ايضاً من خلال ما تقدم به بعض الزملاء عندما طلبوا بعض التعيينات المخالفة، انا لست مع هذا التوجه، لان المواطن اخذ شيئاً له من الحق فيه وهو انه مواطن، اما انه تجاوز به غيره فينبغي ان ينصف من تجاوزنا عنه لا ان نبتل حق المواطن في تعيينه، والا ما معنى ان نقف في التعيينات عند عام ال (١٩٩٠) ينبغي ان نرجع الى ما قبل ال (١٩٩٠) ايضاً حتى نبتل الفساد اينما وجد، والزمان لا يمكن ان يقادم الفساد بل ان الفساد ينبغي ان يلغى في اي زمان وجد فلقد عين وزراء لا يستحقون ان يكونوا رعاة وعين مدراء عامون لا يستحقون ان يكونوا جباة، وعين موظفون عاميون كبار لا يستحقون الاحترام والتقدير، هؤلاء يجب ان يصبح ايضاً وضعهم اذا اردنا ان نعيد حساباتنا في كل بيتنا الدولية وهذه البلد لذلك انا ارى ان ابطال التعيينات

امر ليس سليم وسديد لانه انتقاص لحق المواطن ولكن ينبغي ان ينصف من ظلم من تجاوزناه يجب ان ننصفه الآن وامامنا جدول تشكيلات جديد لم يبت به بعد او لم يعين به احد ممكن انصاف هؤلاء جميعاً من خلال الجدول الجديد حتى يصل كل مواطن الى حقه، لذلك معالي الرئيس الزملاء المحترمين ما قدم الينا مع احترامنا له وتقديرنا لجهد من قدمه ليس كافياً، لذلك ارى ان مجال الامر الى لجنة التحقيقات النيابية وبأسرع ما يمكن وان يكون على جدول هذه اللجنة اولاً محاسبة التجاوز في مجلس الامة في التعيينات اخيراً، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الأستاذ عبد الرؤوف الروابده.

السيد عبد الرؤوف الروابده:

بسم الله الرحمن الرحيم
سيدي معالي الرئيس من يظن لدقيقة انه ليس هناك فساد اداري او مالي فهو غارق في وهمه انني يا سيدي الرئيس اكن للأخوة رئيس واعضاء لجنة التعيينات النيابية التقدير والاحترام، ولكن تقريرها سيدي الرئيس جاء خديجاً ان لم يكن هزلاً، تعرض لعملية سلق واستعجال بهدف اثبات الانجاز ورفع المسؤولية والعتب، واعتوره عديد من العيوب :-

١) لم يقدم التقرير صورة وافية عن كل أجهزة الدولة، فاقصر على وزارات معينة، مما يوحي بأن وراء الأكمة ما وراءها من زود اللجنة الموقرة بالتقارير، ويفترض بمصدر التزويد ان لديه معلومات وافية عن جميع أجهزة الدولة لا عن بعضها فحسب.

٢) اعتماد التقرير على كتب صادرة عن ديوان الخدمة المدنية أو ديوان المحاسبة، دون تحصيل فحوى الكتب، وانما اعتبارها ادانة للوزارات المعنية غير قابلة للمناقشة والنقض، فليس صحيحاً ان كل نقد صادق وأن كل اتهام صحيح، وكمن من استيضاح انتهى بقبول جواب الدائرة.

٣) عدم توضيح مخالفة كل وزارة، هل هي مخالفة جوهرية فيها اعتداء على مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، وفيها تفعيل للدائرة الانتخائية، أم ان المخالفة كانت شكلية تقتصر على عدم سماع رأي الديوان في قرارات صادرة عن مجلس الوزراء، والسماع يا سيدي هو لا بداء الرأي في تحديد الراتب لا في مبدأ التعيين.

٤) عدم تحديد المخالفات بتواريخ التشكيل الوزاري أو التعديل، فقد يمر على الوزارة وزيرون أو أكثر في السنة الواحدة، وبالتالي تضيع المسؤولية، ويستعملها صاحب الهوى حسب هواه وليس وفقاً للحقيقة والواقع.

معالي الرئيس:

لقد توليت مسؤولية وزارة الاشغال العامة والاسكان اعتباراً من نهاية كانون أول على ١٩٨٩ وحتى منتصف أيار عام ١٩٩١، وأنا جاهز للمساءلة عن أي قرار اتخذته فيه تجاوز في النظام او اقتتات على تكافؤ الفرص، واتحدى حدوث مخالفة جوهرية واحدة طيلة مدة مسؤوليتي، وبين يدي قوائم مفصلة كاملة بكل تعيين يتحدى هواة التشهير وتصفية الحسابات على حساب الحق والحقيقة والانجاز، فيصالح الفساد الموهوم بفساد واقع.

معالي الرئيس،
طلب البعض بأحالة الامر للقضاء، وأنا لا أثني على ذلك فحسب ولكنني ارجو من الزملاء تأييد ذلك، وان كنت أرجو ان يحال للمساءلة كل من حصل لنفسه أو لغيره على رخصة او ترخيص مهما كان نوعه دون وجه حق الامر الذي اضطر الادارة والسلطة الى الغاء ذلك القرار بما فيه من اقتتات على المساواة وتكافؤ الفرص وحقوق المواطنين وبين يدي الشهادات التي تثبت ذلك يا سيدي الرخص تشتمل كل موضوع ولا اريد ان احدد حتى لا يستثار الكثيرون، ومن أراد ان يستثير فهو المسؤول ان تحول المناقشة من تبادل الرأي الى اطلاق الكلام على عواهنه، ليس مخالفة للنظام الداخلي فحسب، وانما تمسح لقضية الفساد الإداري، تماماً كما تم تمسح قضايا الفساد المالي عندما تحولت من تحقيق له صفة قضائية الى التعميم وتوزيع التهم يمينا ويساراً فضاعت المسؤولية وانتهت كما نعرف جميعاً، تحت شعار عفا الله عما مضى.

معالي الرئيس:

اننا كنواب مسؤولون عن كل كلمة نقولها، فنحن مصدر رئيسي لمعلومات الشعب، ويتبوه الرأي العام فيه فساد نيابي أين منه الفساد المالي والإداري، فلنتقي الله فيما نقول ونفعل، فخير التعليم ما كان بالقذوة، ومن هذا المنطلق فان شعاري لن يكون جاهلياً:
(ألا لا يجهل احد علينا فنجهل فوق جهل الجاهلين).

ولكن شعاري على الدوام خلق الاسلام وعقليته «وإذا مروا باللغو مروا كراماً» حتى

هكذا من الله

يكون تنافسنا على تمثيل الجمهور في الدورة القادمة تنافساً شريفاً يقوم على الخلق والعقل والمصادقية.

معالي الرئيس،

يرحمك الله أيها الوحدة الوطنية، فقد غدوت مشجياً لكل دعاوي الإقليمية والجهوية، تحت ستار العدالة، بحيث نوحى لجمهورنا الطيب أن كل قرار يخفي وراءه توجهاً إقليمياً، مما يعمق الشروخ في جسم هذا الوطن ويسهل على الأعداء اختراق الصفوف، فلتقي الله، ولنعمل على تلافي المقالب بأسلوب يمنع التجاوز ولا يشق الوطن، فالفترة نائمة والعدو يوقد النار تحتها. «ربنا لا تزغ قلوبنا بعد أن هديتنا». ان اعطاء اولوية في التعمين لأبناء شهداء قواتنا المسلحة، الذي رووا بدمائهم الزكية ثرى الأمة، وتكريم أبناء العاملين في قواتنا المسلحة المرابطين على غمضه الصامدين على الطوى، لا يجوز أن يعتبر عملاً مجافياً للوحدة الوطنية، ولكنه أمر من صميمها، يعمقها ويثريها، ويشجع على الجهاد والاستشهاد في سبيل الله والمستضعفين في الأرض.

(ربنا لا تزغ قلوبنا بعد أن هديتنا)
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، الدكتور عوني البشير.

الدكتور عوني البشير:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس،

لم أكن أود أن أبحث في موضوع التعمينات ولكن بعد الحديث الذي دار في مجلسنا

الموقر وجدت لازماً علي أن أثني على جهد اللجنة الموقرة على هذا التقرير الجيد والمنصف.

وبعد اطلاعي على الجزء الذي يخص وزارة التنمية الاجتماعية التي تشرفت بتولي المسؤولية فيها لمدة اشهر فالمعلومات الواردة بهذا التقرير عن هذه الوزارة معلومات صحيحة ولم تتجنى اللجنة الموقرة بهذا التقرير على احد لا بل فان وزارة التنمية لم تكف بمخالفة القواعد والاصول المتبعة في التعمينات في صندوق المعونة ولكنها اعتدت على المال العام بل مال الفقراء رواتب اكثر من (٣٠٠) موظف سيتقاضون (٥٠٠.٠٠٠) دينار سنوياً أي ما يعيل (١٠٠٠) عائلة فقيرة تنتظر ان تصلها خدمات الصندوق المعونة الوطنية وانني اتساءل من اين ستقوم وزارة التنمية والصندوق بتسويل الابنية والمكاتب والمصروفات الغير منظوره من لوازم ومحروقات وتنقل وتدفع هؤلاء الموظفين هل هو على حساب مال الفقراء وبما يجز بالنفس فان هذه التعمينات في صندوق المعونة الوطنية تمت تحت نظر ومراقبة مجلس ادارة اعضاؤه اكثر من (١٤) عضواً يمثلون معظم مؤسسات الدولة والقطاع الخاص وغرف الصناعة والتجارة والاتحادات.

وفي النهاية انني اثني على مقترحات اللجنة الموقرة.

وشكراً معالي الرئيس

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الدكتور محمد ابو فارس.

الدكتور محمد ابو فارس:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسول الله

لقد اكد تقرير لجنة التعمينات النيابية وجود فساد اداري ومالي في وزارات عديدة كثيرة ولقد اكد تقرير اللجنة المالية في هذا المجلس التعلق بموازنة الدولة لعام ١٩٩٣ وقدمت وصايا بذلك، وذكرت مخالفات صريحة واضحة وأكد رئيس اللجنة المالية في ردهً وتحملي ثم سكت الجميع؛ وقد ربط بعض النواب موافقتهم على الموازنة بتصويب الوضع، ووعد المعنيون بمطليهم فوافقوا على الموازنة كما أخبرني بعضهم.

وأكدت اللجنة المالية في دراستها لتقارير ديوان المحاسبة للاعوام ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢ وجود مخالفات وفساد اداري ومالي.

وتكلم النواب في ذلك وأدانوا هذا الفساد الاداري والمالي، واقترحوا ازاء ذلك اقتراحات عديدة حازمة وصارمة.

واليوم ايها السادة نعود للحديث عن هذه المفاصد وتتوجع من هذه الآلام، وننكيء الجروح ونوسعها، نعم يا سادة ان الجرح قد اتسع والأصل أن يداوى الجرح ويملأ حتى لا يتسع، وقدما قيل داوي جرحك لا يتسع نعم يا سادة قد اتسع الجرح وكثر الشاكرون.

وحتى ينملأ الجرح ويسكت الشاكرون لا بد من تحديد موقف إن هذه الوزارة يصدق فيها قول من قال: قد كثر شاكرك وقل شاكرك فإما اعتدلت وأما اعتزلت.

العلاج يا سادة أن يحاسب الجناة والفاقدون السابقون واللاحقون والقائمون اما القائمون والسابقون واللاحقون أن يتخذ قرار

من هذا المجلس الكريم بتحويلهم جميعاً إلى لجنة التحقيقات النيابية.

وأما جل الوزراء القائمين وقد قل شاكرهم وكثر شاكرهم وجاروا وبدلوا وغيروا ولم يعتدلوا فلم يبق الا الاعتزال، ولهذا طريقان:

الأول: أن يقدم الجاني استقالته فيرجع الأمة من ظلمه وفساده.

الثاني: أن تطرح الثقة بهؤلاء الوزراء وتسحب منهم ويعزلوا من الوزارة.

الثالث: ان تطرح الثقة بهذه الحكومة كلها صالحها وطلحها لانها مسؤولة مسؤولية مشتركة امام مجلس النواب.

اما التوصيات في خاتمة تقرير لجنة التعمينات فهي غير كافية اذا لم يتم تطبيق هذه التوصيات اكفاء اثناء يعفون حتى يعف غيرهم ولا يرتعون حتى لا يرتع غيرهم. وقدما قال علي بن ابي طالب لعمر بن الخطاب رضي الله عنهما: يا امير المؤمنين عفت فعفت وعيتك ولو رعت لرعت والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ عبدالسلام فرحات.

السيد عبدالسلام فرحات: شكراً معالي الرئيس.

في الحقيقة لم يعد كلام كثير يستطيع المرء ان يقوله في هذا المجال، فكثير من كلمات الزملاء اغنت عن قولي ما يمكن ان يقال، ولذلك فان كلمتي ستكون عبارة عن بعض العبارات في هذا الموضوع.

الملاحظة الاولى التي اود الاشارة اليها بجلاء ووضوح وما يظهر من خلال الجداول المرفقة بهذا التقرير التي تعبت عليه اللجنة يلاحظ في هذا التقرير ملاحظة جديرة بالاهتمام وهي ان جميع المخالفات قد تمت في الاعوام (١٩٩٠، ١٩٩٢) وقد خلى التقرير من المخالفات في عام (١٩٩١) الا ما ندر وقل هذه هي الملاحظة الاولى.

الملاحظة الثانية: يلفت النظر حقيقة في هذا التقرير وهذا لا يعني اعفاء الباقيين او الوزارات الاخرى من مخالفاتها ما ظهر حقيقة من مخالفات في وزارة التنمية الاجتماعية في اعوام متعددة طبعاً وليست محصورة على عام واحد، وهذه التعيينات جرت على حساب الفقراء، على حساب صندوق المعونة الوطنية وغيره من الاموال التي هي حصة الفقراء، ومع ذلك تم التجاوز عليها، ونرى ان الاعداد الكبيرة من التجاوزات قد ترسخت في هذا المجال.

معالي الرئيس اشارك معالي الزميل الاستاذ سليم الزعبي بكل كلمة قالها لانه تكلم في صلب الحقيقة وفي صلب الواقع الذي نعيشه.

تحدثت عن التجاوزات التي تمت او تحدث التقرير حقيقة وقامت اللجنة مشكورة باظهار بعض الملامح من التجاوزات والخلل الاداري نتيجة للشللية المتمركزة في اجهزتنا الادارية، والحديث عن التجاوزات الادارية والخلل الاداري ما هو في النتيجة ايضا الا خلل مالي وفساد مالي لان الفساد المالي الذي شهدناه

والذي كنا نتحدث عنه فيها سبق هو جميعه نتيجة للفساد الاداري، فلولا وجود الفساد الاداري لما حصل الفساد المالي في الدولة.

انا اتفق مع قرار اللجنة الموقرة في كثير مما ذهبت اليه، لكنني اخالفها فقط في موضوع اشارت اليه لان الالتزام بأسس وقواعد التعيين المعمدة سيضمن لكل مواطن حقه في التعيين بعدالة، اخالف هذا الامر لانه قبل ايام كنا في صدد بحث قواعد واسس التعيينات، واظهرنا للجميع بأن تلك الاسس والقواعد فوق انها مخالفة للدستور فهي مخالفة لا بسط حسب العدالة من اي نوع، ولذلك فاني لا اوافق على مثل هذا الكلام في تقرير اللجنة.

بالنتيجة معالي الرئيس اقترحتي المحددة او قبل ان اقدم بعض المقترحات فاني اقول بصدد ما قيل حول تجاوز ما تم تجاوزه، انا اقول بهذا الصدد بأننا لا نملك هذا الحق، ان التجاوزات التي تمت هي تجاوزات على حقوق المواطنين وهي حقوق شخصية، ونحن لا نملك بموجب وكالتنا عن الشعب والذي انتخبنا ان نتجاوز عن حقوقه، واذا كان مع الاحترام للرأي الاخر الذي يقول بذلك اذا كان هذا يجوز فهل يجوز لمجلس النواب اذا نهبت اموال مواطن ان نقول بعد ذلك نتجاوز عنها لان الذي اخذها مواطن؟ هذا امر اخالفه معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: واضح واضح

السيد عبدالسلام فريجات: معالي الرئيس حقيقة قد نلتبس العذر لبعض التجاوزات التي تمت بشكل محدود وقد تكون من باب الخطأ او الظروف الاجتماعية المعنية

والتي كان هم الوزير او المدير او الرئيس لثل هذه الوزارات او المؤسسات او الدوائر الحكومية هو المصلحة الشخصية وتبادل المنفعة مع زملاءه على حساب اصحاب الحقوق.

لذا فاني اثني على كل ما ذهبت اليه اللجنة حول توصياتها وتفعيل دور ديوان المحاسبة والرقابة والتفتيش، وديوان الخدمة المدنية في متابعة جميع التعيينات التي تصدر عن جميع اجهزة الدولة بجميع فئاتها وان تلتزم الحكومة بنشر كافة التعيينات التي تتم في دوائرها وحسب المناطق التي يتم التعيين فيها لكي يطلع المواطن على مثل هذه التعيينات لكي يعرف ان هناك تجاوز على دوره ام لا لكي يستطيع ان يتقدم بالاعتراض للجهات المعنية والحصول على حقوقه في الوقت المناسب.

معالي الرئيس: انني اقترح ايضا ما يلي: ١ - ان تقوم الحكومة بجميع وزاراتها ودوائرها المستقلة ومؤسساتها بتوزيع شواغرها الوظيفية على المحافظات خاصة وان هناك وزارات ودوائر حكومية لا يوجد لها فروع في بعض المحافظات لذا فانها تكون مثل هذه المحافظات محرومة من التعيينات في مثل هذه الدوائر ولكي يكون لبناء مثل هذه المحافظة نصيب في التعيين لديها.

٢ - اثني على اقتراحات بعض الزملاء في احوالة هذا الملف بكامله الى لجنة التحقيقات النيابية والتعاون مع مثل عن لجنة التعيينات النيابية وديوان المحاسبة وديوان الرقابة والتفتيش وديوان الخدمة المدنية لكي يتم إعادة النظر في الملف واحالة كل من ثبت عليه اي تجاوز في هذا

الملحة، لكنه لا يجوز التجاوز على تجاوزات مقصودة وباعداد وبأرقام كبيرة لهذا فان اقتراحاتي المحددة معالي الرئيس ان يحال تقرير اللجنة وجميع الملفات التي وردت من الوزارات المختلفة والتي لم تتمكن اللجنة من دراستها دراسة وافية ان تحال هذه جميعا بداية الى لجنة تشكل من ديوان المحاسبة ومن ديوان الخدمة المدنية، وديوان الرقابة والتفتيش لمتابعة كل مخالفة لمخالفاتها وتحديد الاطار القانوني لدى مخالفتها للانظمة والقوانين والدستور، وتصويب الاوضاع التي يمكن تصويبها وما لم يمكن تصويبه يحال بالنتيجة تقرير اللجنة وجميع التحقيقات التي تصل اليها هذه اللجنة تحال الى النيابة العامة والى لجنة التحقيقات النيابية في هذا المجلس الكريم، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا لكم، بقي حوالي (عشرة) اساء، هل تكمل ام نأخذ اجازة ونعود؟

اذا اردتم ان تكمل بقيت (عشرة) اساء. تكمل؟ طيب الاستاذ الغباشية.

فقط رجاء من الاخوان الاختصار ان نعطي توصيات اقتراحات ومن ثم يتم التصويت على ما تم اقتراحه. تفضل الاستاذ الغباشية.

السيد ابراهيم الغباشية: شكرا معالي الرئيس.

بعد الاطلاع على تقرير اللجنة حول التعيينات التي تمت خلال السنوات السابقة وما رافقها من تجاوزات وتعدي على حقوق الآخرين وعدم التقيد بالقوانين والانظمة التي تضبط عملية التعيين في الدوائر والمؤسسات الحكومية،

هكذا من الله جل

المجال الى المحاكم المختصة وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا لكم،
الاستاذ احمد عويدي.

الدكتور احمد عويدي العبادي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا معالي الرئيس. لن اطيل الحديث،

لقد اطلعت في هذه الجلسة على تقرير اللجنة
الموقرة وجهودها مشكورة، لكن هناك بعض

الملاحظات او الملحوظات التي اود ان ابدىها بين
يدي الزملاء الكرام وهي ان غالبية هذه الارقام

والاسماء او التجاوزات الموجودة قد تعتمد على
تقارير ديوان المحاسبة والذي يخضع عادة

للتباحث مع الوزارة المعنية وقد ينتهي الى صحة
اجرائها او عدمه، والشيء الاخر ان هذا التقرير

لا يتطرق الى التعيينات في الوظائف العليا او
الوظائف المتقدمة على مستوى الامناء والمدراء

وما شاكلة وانما فقط على القطاع العام من
الموظفين وبالتالي فان هناك تجاوزات في تعيينات

الاشخاص في مواقع القرار قد تكون اكثر خطرا
واكبر خطرا مما تم في البنية التحتية من الموظفين

الصغار والنقطة الاخرى هي ان اي موظف قد
يتجاوز على حساب القانون او التعليمات او

النظام فانه يجد المحاسبة او المعاقبة سواء على
المستوى الاداري او القضائي، الا ان امرا من

هذا لم يتم بشأن الذين تجاوزوا حقا وانني مع
الرأي القائل او الاقتراح القائل باحالة هذه

القضية الى القضاء، والقضاء سيقول كلمته
حيث ان اي تجاوز قد يبدو في التقرير تجاوزا،

لكنه امام القضاء قد يبدو عملا وطنيا وعملا
اداريا صحيحا لتغطية نفقات بدل نفقات،

وتغطية اشياء قد تؤدي وتساعد على عمل الوزارة
وادائها الى الوصول الى الهدف المنشود.

لذلك معالي الرئيس فاني ارى هذا
التقرير ناقص مع تقديري للجهود الطيبة التي
بذلتها اللجنة ومعتمد على جانب واحد دون ان
يعتمد الجوانب الكثيرة التي تؤدي الى الحقيقة،
وبالتالي فان حالته الى القضاء او حفظه هي
الطريقة المثلى للتعامل معه، شكرا معالي
الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكرا لكم،
الاستاذ احمد الكفاوين.

السيد احمد الكفاوين: شكرا معالي
الرئيس طبعاً كل الشكر والتقدير بداية للجنة
على تقريرها رغم قصر الوقت وكثرة المواقف كما
نعلم واسجل تحفظي على التقرير حيث انه لم
يشمل كافة الدوائر والوزارات وكأنها اصبحت
منضبطة علما ان فيها ما فيها.

والحقيقة ان التعيينات او التجاوزات في
التعيين هي حلقة من حلقات التجاوزات العامة
فخطوط الباصات وتوزيع الوحدات الزراعية،
وحفر الابار الارتوازية والتعيينات في المراكز
العليا، وحتى اعلاف المواشي يأكلها تجار
المواشي ويحرم منها صغار المزارعين.

ان حجم التجاوزات معالي الرئيس كبير
جدا والتقرير لم يحط بها جميعا ولو فتح الباب
واعطي بعض الناس الامان لرأينا المعجب
المعجب (بعض الوزارات والدوائر ارسلت
لديوان الخدمة بقوائم اسماء والزمتم الديوان
بالتعيين وانصاع الديوان لها والاصل ان ترسل

طلبات بوظائف محددة) وكما يعلم الاخوة
الاكرام فان للاعتداء على حقوق المواطنين اثارا
سلبية جدا على امن البلد والذي يتغنى به الجميع
واعلاهم صوتا في ادعاء حب الوطن المخالفون
للائظمة والقوانين. وما يدربنا لعل
(ابوشاكوش) وامثاله من الذين احبطوا من
خلال سلب حقوقهم في هذا البلد.

الذي ذكر في رد على كلامي في الموازنة في
فترة سابقة اذكر بعض المخالفات على الاقل:

ما هي اهلية لجنة المقابلات من الناحية
العلمية للتخصصات المطلوبة الى الشواغر في
المجلس.

من هو المتخصص في علم الكمبيوتر
الذي يقيم طالب الوظيفة من اصحاب هذا
التخصص.

تم طلب متخصص في اللغة الانجليزية
واستكشف المتقدم الاول والثاني ولم يتم تعيين
الثالث والرابع وتم تجاوزهما.

احدى الوظائف كما ذكر الدكتور همام
تقدمت لها فتاة وقابلت على انها خريجة وقبلت
على انها تحمل شهادتها وقد كانت على مقاعد
الدرس والمقابلة تمت في ١٩٩٢/٧/١ ونجرت
الفتاة في ١٩٩٢/٨/٢٨ ولعل من قابلها كان
شقيق امها خالها (رضي الله عنه).

ثم بعد ذلك الوظيفة التي تحمل مؤهل
الفنون الجميلة وعينت بوظيفة طابعة من قابلها
ومن فضلها على غيرها.

ابراء لللمة وصوتا لامن البلد من كل
زعزعة ونظرا لقوات الفرصة فرصة المحاسبة

للمجلس، فاني اقترح على الاقل مستقبلا
تفعيل دور الرقابة والتفتيش والمحاسبة والخدمة
المدنية، ومحاولة اعادة الحقوق المسلوبة الى اهله
سواء كانت مالية او غيرها، فالذي تناول
مخصصات صندوق المعونة الوطنية للفقراء
والمساكين وعين به حتى الفقراء والمساكين يجب
ان يسأل عن ذلك، ثم بعد ذلك تحديد مسؤولية
المخالفين لللائظمة وكشف الاسماء كما ذكر معالي
ابوعصام فقد تردد على بعض الوزارات اكثر من
وزير يجب ان يعرف الشعب من هو الذي خالف
هذه التعليمات وهذه الانظمة. وشكرا معالي
الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكرا لكم،
الاستاذ محمد فارس الطراونة.

السيد محمد فارس الطراونة: شكرا
معالي الرئيس.

كنت اتفق ان لا يناقش موضوع
التعيينات في هذا المجلس، باعتبار ان الذي
جرى اصبح واقعا ليس بالامكان الرجوع فيه،
لكن مراجعتي لتقرير اللجنة مع الاحترام هي
اولا ان التقرير لن يتضمن كافة التعيينات
بالوزارات والدوائر والمؤسسات المختلفة بل جاء
ناقصا من هذه الزاوية، وثانيا ان التقرير لم
يتضمن اسماء الوزراء الذين تمت في عهدهم
التعيينات سواء كانوا في هذه الحكومة او في
حكومات سابقة، لان صب الموضوع على هذه
الحكومة بالذات امر مخالف للواقع.

كنت وزيرا في حكومة سابقة، ربما ان
الذي ارتكبت جريمة لتعيين في غير محله، وبالتالي
مارست الانحراف، ولهذا فرأيت ان يكون

التقرير شاملا بأساء الوزراء الذين وقعوا على الكتب كل وزير باسمه وبتاريخ كذا الى كذا والتعيينات التي تمت في عهده هي كذا وكذا.

النقطة الهامة ايضا في معظمها جاءت تحت غطاء قانوني، لان للوزراء الصلاحية في التعيين بموجب الانظمة او القوانين او التعليمات، لكن استغلال الوزير لصلاحيته هذه بصورة متعارضة مع الدستور نصا وروحا، ومع مبدأ العدالة ومع مبدأ الفرص يؤكد ان من تحمل المسؤولية العامة مارسها بدون نزاهة، وبالتالي عليه هو ان يقر بذنبه وان يعترف بخطئه انطلاقا من عملية نقل ذاتية.

انا اقول هنشا للمنحرفين في ممارسة الوظيفة العامة، لانهم اصبحوا انطلاقا في دوائرهم الانتخابية والويل للشرفاء الذين مارسوا وظيفتهم ودورهم باستقامة لانهم يحاكمون في كل يوم في دوائرهم الانتخابية.

ايها السادة: صدقوني انني تعرضت لمحاكمات كثيرة لاني لست منحرفا ولم امارس الوظيفة العامة انطلاقا من ان العشيرة هي الدولة، او ان الجهة هي الدولة، او ان الدائرة الانتخابية هي الدولة انا انتمي لدولة اردنية، وعيبدأ تكافؤ الفرص لا يتجزأ، والاستقامة لا تتجزأ، ولهذا من منا يصدق مع نفسه ويعترف بخطئه، فالاعتراف بالخطأ فضيلة.

انا اقول ان مناقشة هذا الموضوع بحد ذاته هو درس لمن يفكر بتحمل المسؤولية العامة، لا اريد ان احاكم وزيرا بأنه قام باستخدام عامل او باستخدام موظف مسخوق من قرية نائية او حي من احياء عمان، فهذا المواطن له الحق ان

يعمل، ولكن كيف اجزت لنفسني ان اشغل هذا المواطن على حساب مواطن اخر احق منه اكثر منه خبرة، واقدم منه بالتخصص ويحمل مؤهلا عاليا لماذا؟

هل نبي دولة ام نبي عشيرة؟

هل نبي دولة ام نبي لواء؟

الانتفاء الى الجزئيات خطر، والديمقراطية التي نقول عنها ليست شكلا مجردا انها مضامين، والديمقراطية ان لم تمارسها بسلوك ديمقراطي وبسلوك اخلاقي، فلا خير فيها انا اقول ومن خلال ملاحظاتي ان بعض الوزراء في هذه الحكومة او في حكومات سابقة مارس جرائم، ولهذا جاء التقرير مع الاحترام ناقصا فكان الاجدر باللجنة ان تعيد النظر بتفاصيل من (١٩٨٩) حتى الان كل وزير اشتغل بوزارة واضح انه من اي تاريخ كان وزير ومتى استقالت الوزارة من الاسماء التي اشتغلوا وبالتالي لابد من تصفية الحساب ليس لتحويلهم للجنة تحقيقات ولا للقضاء، بل لتجرد هؤلاء الوزراء الذين انحرفوا عن الصواب حتى يجمعوا أنفسهم اولا ولنرسي تقاليد ثانية ليتأكد المواطن في كل دوائرنا الانتخابية ان المنحرف هو الذي قام بخدعتهم على حساب الغير وليس الشريف هو الذي يجاسب كل يوم لانه لم يشغل هذا وذاك، شكرا معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكرا لكم، الأستاذ الدغمي.

السيد عبدالكريم الدغمي:

بسم الله الرحمن الرحيم
(يريدون ان يطفئوا نور الله بأفواههم

والله متم نوره ولو كره الكافرون) صدق الله العظيم.

معالي الرئيس، الاخوة الزملاء

بداية اود ان اتقدم بالشكر الجزيل للجنة الموقرة على ما قامت به من جهد في فترة ضيقة جدا، مؤكدا ان الفترة التي اعطيت لها في اواخر ايام الدورة العادية اليتيمة من عمر هذا المجلس لا تكفي لها - مع الاحترام - لتدقيق جداول التعيينات الواردة اليها من الحكومة وبيان المخالف منها للاسس، والموافق لها، وهو ما عبر عنه سعادة مقرر اللجنة في الجلسة السابقة عند تلاوة التقرير المقدم منها للمجلس، وذكر انه لا اجتهاد للجنة في هذا الموضوع، بل ان اللجنة اعتمدت على كتب صادرة عن ديوان المحاسبة او ديوان الخدمة المدنية موجهة الى بعض الوزارات والدوائر المزعوم وجود المخالفات بها، ولا يفوتني ان اؤكد ثقتي المطلقة باللجنة الموقرة واعضاءها بمجتمعين ومتفردين، بنفس الوقت الذي اؤكد به على انه لو كان الوقت كافيا لاكتشفت اللجنة ان بعض ما ذكر تجاه بعض الوزارات في هذه الكتب هو امر مخالف للحقيقة والواقع، وكان المقصود به من شهادتي لدى اللجنة من بعض المسؤولين ومن ارسل كتب الى بعض هذه الوزارات هو التشهير والنيل من سمعة من تولوا المسؤولية الوزارية وتصفية حسابات شخصية ضيقة، انزه اللجنة الكريمة عنها او عن الوقوع بها بحسن نية.

وهنا لابد من الاشارة الى ما ذكره الزميل الدكتور احمد عويدي وما ذكره الزميل عبدالرؤف الروابدة من ان بعض استيضاحات ديوان المحاسبة او اجهزة الرقابة ينتهي بقبول

الديوان لجواب الوزارة على الاستيضاح حيث تظن جهة الرقابة ان هنالك مخالفة معينة بأمر ما فتوجه كتابا للوزارة المعنية يتم الشرح بعدها، ويتم الاقتناع او عدم الاقتناع، ولذلك لا يجوز توجيه التهم لمن تولوا المسؤولية الوزارية سواء في هذه الحكومة او في حكومات سابقة دون التأكد من صحة المعلومات الواردة في هذه الكتب معالي الرئيس.

معالي الرئيس، الاخوة الزملاء

يذكر تقرير اللجنة الكريمة في الصفحة الثالثة منه واقتبس «ومع ذلك فان ما لفت نظر اللجنة بجلاء ووضوح لا لبس فيه من خلال الوثائق التي بين يديها هو قيام العديد من الوزارات والدوائر الرسمية بتعيين موظفين لديها على غير ما خصص لها في جداول تشكيلات الوظائف كذلك تعيين العديد منهم على حساب تخصصات مرصودة لديها مقننة لاغراض غير اغراض التوظيف كالامانات والمشاريع وغيرها هذا كلام مهم ارجو الانتباه اليه.

تعيينها العديد منهم على حساب تخصصات مرصودة لديها مقننة لاغراض غير اغراض التوظيف كالامانات والمشاريع فما بالك اذا كانت تخصصات هذه التعيينات وهنا ارجو ان اوضح انني تشرفت بتولي المسؤولية الوزارية في اواخر عام (١٩٨٩) في اول حكومة بعد انتخاب هذا المجلس الكريم وكنت وزيرا للشؤون البلدية والقروية والبيئة خلال عام ١٩٩٠ الى نهايته:

اولا، هذا رد على اللي قيل انه ليس صحيحا ان المخصصات التي عين عليها

هكذا من الأشهر

هكذا من المأهول

المهندسون المتدربون، وهي من عوائد المحروقات مقتنة لاغراض غير اغراض التوظيف، بدليل ان مجلس الوزراء الموقر قد قرر بقراره رقم ٤١٩ تاريخ ٢٧/٢/١٩٩٠ في البند (و) منه: تخصيص مبلغ (٨٥٧٧٥) دينار لدفع رواتب المهندسين، وقد تم اسقاط كلمة «برنامج المهندسون المتدربون» الواردة في كتاب الوزير المرفوع للتراسة رقم ر/١٢/٤١٩٠ تاريخ ٢٤/٢/٩٠ والذي صدر هذا القرار اي قرار مجلس الوزراء بناء على التنسيب الوارد فيه.

ثانياً، ان ديوان الخدمة المدنية ليس له علاقة بهذه التعيينات لا من قريب ولا من بعيد لان برنامج المهندسين المتدربين موجود ومستمر منذ الحكومات السابقة لاول حكومة شكلت اثناء وجود هذا البرلمان، ولا علاقة للديوان بهذا الموضوع، بل ان الديوان يختص بالتعيينات الواردة لاية دائرة او وزارة على جدول تشكيلاتها الذي يصدر بمقتضى الموازنة العامة للدولة، وبالتناوب، فاني سأبين لكم ايها السادة مدى التضليل الذي مارسه بعض المسؤولين سواء في ديوان الخدمة او ديوان المحاسبة والذي يثبت النية السيئة والميمنة سلفاً للتشهير بنا والاساءة البناء، لاننا نحن الذين ضبطننا فسادهم ومخالفاتهم، وسرد كيدهم الى نحورهم ليس بالخطب الرنانة، بل بالبينات، وليس بالبينات الشفوية، ولكن بالبيئة الخطية القاطعة التي تحمل تواقيعهم...! ولحسن الحظ اني احمل اوراقاً بكل ما اذكر ايها الاخوة.

لقد صدر قرار مجلس الوزراء سالف الذكر رقم ٤١٩ بتاريخ ٢٧/٢/٩٠ بناء على

تنسيب وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة بكتابة رقم ر/١٢/٤١٩٠ تاريخ ٢٤/٢/٩٠ والذي تضمن الطلب الى مجلس الوزراء توزيع عوائد المحروقات لعام ٩٠ على المجالس المحلية بانواعها بما فيها امانة عمان الكبرى، وخصص به كما ذكرنا المبلغ المشار اليه سابقاً لتعيين المهندسين المتدربين حسب البرنامج المعد سابقاً في حكومات سابقة لتلك الحكومة، فيما الذي فعله الوزير - وزير الشؤون البلدية في ذلك الوقت حيال ذلك المبلغ -

اولاً:- قام الوزير وبناء على دراسة فنية مقدمة له من لجنة من الوزارة برفع مخصصات المهندس من مائة دينار الى مائة وستون دينار احتراماً لكرامته، ولأن المبلغ المخصص يكفي لسد هذه الزيادة، ولا اظن ان احداً يعارض تلك الزيادة، التي تمت بقرار من الوزير ضمن صلاحياته ومع ذلك اخبر بها مجلس الوزراء الذي باركها مع الاشارة الى ضرورة الانتباه الى كفاية المخصصات لتعيين اكبر عدد ممكن من هؤلاء المهندسين على حساب هذه المخصصات. وليس موظفين رسميين كما يعتقد البعض.

ثانياً:- الاتصال مع ديوان الخدمة للتنسيق، ومع نقابة المهندسين، وقد ابدى الديوان أنه لا علاقة له ببرنامج المهندسين المتدربين، وانه علاقته تتعلق بجدول تشكيلات الوزارات الصادرة بنظام بمقتضى قانون الموازنة العامة للدولة، الا ان التنسيق مع النقابة بقي مستمراً.

ثالثاً:- ومع ذلك وبالرغم من كل ما ذكرت قامت الوزارة بتوجيه عدة كتب للديوان،

منها على سبيل المثال لا الحصر، الكتاب رقم ١٧٧٤١/٨/٢١ تاريخ ٢٢/٨/٩٠ والكتاب رقم ٢٣٠٦٥/٨/٢١ تاريخ ٢٤/١٠/٩٠، وقد جاء جواب الديوان - ديوان الخدمة - المعطوف على هذين الكتابين بأنه لا مانع لديه من التعيين على حساب مخصصات المشاريع، والاخر لا مانع لديه من التعيين على حساب عوائد المحروقات...! وذلك بموجب كتابي الديوان رقم غ/بلدية-٥٩٣٥ تاريخ ١/١٢/٩٠ ارجو الانتباه للتواريخ ايها الاخوة مما سيأتي فيما بعد منه ورقم غ/بلديات-٥٨٩٦ تاريخ ٢٨/١١/٩٠، احدها موقع من رئيس الديوان شخصياً، والاخر موقع من الامين العام عن رئيس الديوان، وها هي صورة ضوئية لكل منهما بين يدي...! فما الذي حصل؟ حتى يقوم الديوان بارسال كتابه رقم ر/١٢/٤١ تاريخ ١٧/١٢/٩٠ الى الوزير يزعم فيه ان هذه التعيينات مخالفة للاسس والنظام، اي بعد كتابيه السالفي الذكر بالموافقة بايام قليلة؟! وهنا للقصة بعد شخصي ايها السادة.

فبعد الموافقة الشفوية والخطية على التعيينات المشار اليها، جرت حادثة طريفة وهي ان عدد من ابناء وبنات احدى المحافظات الذين ينتظرون التعيين على الدور في وزارة التربية، قد فوجئوا بدفعة تعيينات في احدى مديريات التربية ممن لا يستحقونها حسب الاسس.

فراجعوا وزير البلديات كأحد نواب المحافظة وقدموا بواسطته كتاب شكوى الى دولة رئيس الوزراء ورفلعهما النائب وزير البلديات الى دولة الرئيس بمذكرة نعم، كما تبين أنهم قد قدموا

نفس الشكوى لدولته بواسطة نائب آخر من نواب المحافظة هو الزميل الفاضل الدكتور محمد ابو عليم، وقام بدوره ايضاً برفعها لدولة الرئيس بمذكرة، وحوّلها دولة الرئيس الى الديوان للاجابة عليها، ورغم محاولات التنطيش عنها، الا ان الملاحقة المتكررة جعلت دولة الرئيس يأمر باجراء التحقيق والتدقيق والتنطيش في ذلك الموضوع، الامر الذي أزعج بعض المسؤولين في الديوان، الذين لم أو لأخدمهم، والله اعلم - مصلحة ذاتية في الامر، وقد نتج عن التدقيق والتنطيش والتحقيق ان هذا التعيين، وعلى ما اذكر لستة عشر معلماً ومعلمة هو في غير محله من حيث الاسس والاستحقاق، فتم ايقاف التعيين قبل اكتماله وهو الامر الذي اعتبره بعض المسؤولين في الديوان كسرّاً لاحتكاراتهم نتج عنه اساءة شخصية لمن قام بدور عادل في هذا الامر...! وقد تمت الاساءة مشافهة على الهاتف جرى بعدها حشد كل الطاقات والشال للاساءة الى النائب وزير البلديات لأنه اكتشف فساداً ادارياً في الديوان وقد تم توجيه تلك الاساءات بكتاب الديوان سابق الذكر المزعم وجود المخالفات به، وهنا ارجو ان اوضح ما يلي:-

١ - ان كل تعيين من هذه التعيينات كان يتم ارسال نسخة من كتاب التعيين الى ديوان المحاسبة، فلماذا لم يعترض؟ في حينها، ولماذا لم يتم ارسال استيضاح من الديوان وديوان المحاسبة الى الوزارة؟ حتى هذه الساعة.

٢ - تبين لكم من خلال الاطلاع على كتاب رئيس المراقبة في ديوان المحاسبة انه ارسل

هكذا من المأهول

تقريراً الى رئيس ديوان المحاسبة بواسطة مدير المراقبات في ١٦/١٢/٩٠، فمضى ارسله مدير المراقبات الى رئيس ديوان المحاسبة، ومضى ارسله رئيس ديوان المحاسبة الى رئيس ديوان الخدمة المدنية بصياغة كتاب رئيس ديوان الخدمة المدنية بالمخالفات المزعومة في ١٧/١٢/٩٠ مرسل الى مدير المراقبات الى رئيس ديوان المحاسبة الى رئيس ديوان الخدمة المدنية في ١٦/١٢/٩٠ في ١٧/١٢/٩٠ جاء كتاب ديوان الخدمة المدنية فهل النية مبيتة؟ الجواب عندكم ايها السادة الزملاء! والذي يتبين منه الهوى والنية المبيتة وتصفية الحسابات.

٣ - لقد ارسل نسخة من هذا الكتاب كتاب ديوان الخدمة المدنية الى دولة رئيس الوزراء الذي طلب بدوره من الوزير ابداء الرأي بكتابه رقم ٢٥/١٥/١٥٤٣٣ تاريخ ٢٥/١٢/٩٠.

٤ - اجاب وزير الشؤون البلدية والقروية على كتاب دولة الرئيس المعطوف على كتاب رئيس ديوان الخدمة المدنية بالكتاب رقم مكنوم / ٢٧٤٧٢ تاريخ ٣١/١٢/٩٠، فنسب فيه الافتراءات الواردة في كتاب ديوان الخدمة المدنية سالف الذكر، من حيث كثرة العدد والمبالغ فيه ودمج عام ١٩٨٩ مع ١٩٩٠ ظمناً للوزير، وايراد اسماء موظفين سابقين على عام ٩٠ ومحاولة الصناقهم بعام ٩٠ للاسماة الى الوزير عبداً وعن سابق اصرار وايضاً تضمن الجواب عن برنامج المهندسين وكيفية تعيينهم؛ وانه لم يتم استغلال اكثر من ٣٨٪ من المبلغ المخصص والمرصود لهم في قرار مجلس الوزراء رقم ٤١٩ سالف الذكر،

والى اخر ما جاء في كتابي سالف الذكر، وهو الامر الذي قطع الشك باليقين، واعتبر دولة الرئيس الامر منتهياً نتيجة قناعته بهذا الجواب وبالمبررات المرفقة مع الكتاب، مع شكر للوزير على عمله المؤسسي. وبعد ايها الاخوة الزملاء، فبعد ان ثبت لديكم بالدليل القاطع والبرهان الساطع مدى الظلم الوارد على المسؤول الذي يحاول بكل حواسه وجوارحه ان يمارس الحكم بنزاهة كيف يتعرض لهجوم ممن استمروا التفرد بالمسؤولية والذين يشتمون الديمقراطية ليل نهار لانها جاءت بأمانك هؤلاء المسؤولين ا ادعوكم بعد ذلك كله الى الاطلاع على قائمة التعيينات الواردة من الحكومة الى المجلس والمتعلقة بوزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة عن عام ٩٠ ليتبين لكم منها عدالة تلك التعيينات التي تشمل كل محافظات المملكة، فكل محافظات والوفاة المملكة ممثلة في هذا المجلس بنائب او اكثر، يعرف الاسماء، اسماء ابناء منطقته، ليرى ان كنت قد ميزت محافظتي (المفرق) التي امثلها في مجلس الامة عن باقي مناطق المملكة، لان نظرتي الى انني امثل الاردن بكل محافظات، وليرى ان تلك التعيينات قد شملت كافة الاردنيين على اختلاف منابهم او جلدورهم او مناطقهم الجغرافية. . هذا علاوة على ان اغلبهم اغلب الذين عينوا كان من الذين طالب مجلسنا الموقر مراراً وتكراراً من الحكومات المتعاقبة ضرورة الاسراع بتعيينهم الا وهم من المفضولين سياسياً او الذين لم يعينوا ابتداء في عهود سابقة بسبب آرائهم السياسية، وقد لا يكون لهم طلباً في ديوان الخدمة لاستئصال التعيين انذاك! ولكن ينشد النأ نسينا، ومن المؤسف حقاً ان ننسى

هؤلاء الذين دفعوا الثمن في عهود سابقة كذلك ايها الاخوة الزملاء. لم يقف الظلم عند ذلك الحد ولم يقف الظلم عند هذا الحد، فقد خلقي الظلم الى وزارة العمل ايضاً! انظروا الى الجدول المرفق بتقرير اللجنة الموقرة. . فهو يقول من ٩ تحت بند وزارة العمل في حقل نص المخالفة: التعيين بعقود بالرغم من عدم توفر تخصصات لموظفين بعقود في قانون الموازنة العامة ١٩٩١ وخلافاً لاحكام نظام التشكيلات لسنة ١٩٩١ انتهى الاقتباس.

وهنا اوضح ايها السادة انني توليت مسؤولية وزارة العمل في ١/١ او ١١/١٢/٩١ واستمرت بها حتى ٢٤/١٠/٩١ تاريخ قبول استقالتي من الحكومة، واتحدى ان كنت خلال تلك الفترة قد عينت موظفاً واحداً او اكثر بعقد او غير عقد، حتى موظفي الفئة الرابعة الذين يتم تعيينهم بقرار الوزير بتنسيب الامين العام دون الرجوع لديوان الخدمة وعلى ما اذكر كانت هناك اربعة وظائف فئة رابعة يستطيع الوزير ان يعين من يشاء بذلك بتنسيب من الامين العام وقد تركت الوزارة في ٢٤/١٠/١٩٩١ ولم يعين اي شاغر من هذه الشواغر اتحدى ان كنت قد اصدرت قرار تعيين لاحدهم او لاكثر من واحد منهم في غضون تلك الفترة، وما هو معالي وزير العمل الحالي الذي خلقي فيها حتى الان يستطيع ان يقدم تلك العقود المزعومة الى مجلسكم الكريم ا وانا اتحدى.

اما ان كانت لاحقة لتاريخ ٢٤/١٠/٩١ فالتقدير غير واضح واضح السنة غير واضح توازن مفضلة. ولا اظنها كذلك فأمر يخرج عن

مسؤوليتي، ولكن البغي يصنع امله، والظلم مرتبه وخيم.

معالي الرئيس، الاخوة الزملاء، اعود لاقول كنت اقن ان يكون هنالك متسع من الوقت لدى المجلس الكريم ولدى اللجنة الموقرة لنتم دراسة هذه الحقائق التي تقطع دوناً اي شك بالاساءة المتعمدة من قبل البعض الى من تولوا المسؤولية الوزارية في احلك الظروف، ومارسوا امانة المسؤولية بأمانة شهد لها القاضي والداني من ابناء هذا الوطن، وبدل ان نكافئهم بكلمة طيبة، نخرج عليهم بكل عبارات الاساءة والتجريح، لا شيء الا لان امانتهم تلك تكسر كل الاطواق على المتفردين الحاقدين الذين يعتبرون الوطن مزرعة لهم ولابناءهم ولحاسبيهم وشللهم، ولان امانتهم تكشف فساد اولئك ليستمر الفساد والافساد وتتعمل الديمقراطية. . لاسمح الله. وهنا اوضح انه لا مانع من تحويل الامر الى لجنة التحقيق البرلمانية التي لها صفة قضائية وتستطيع التحقيق والتدقيق. وبيان موضع الفساد اينما وجد أو تحويل الامر برمه الى القضاء والى النيابة العامة.

معالي الرئيس، الاخوة الزملاء تعرضت ربما بصورة غير مباشرة للتجريح وكنت اود ان لا ارد على من تعرضوا لذلك نتيجة تبيان الحقائق سالف الذكر وثقتي بنفسي وبالشعب الذي لن تتطلي عليه المهاترات وبأوراقتي التي املها الا انني ومن موقع المسؤولية ونحن نودع الايام الاخيرة من عمر هذا المجلس اقول: انني اعتر بكل عمل قمت

فيه اثناء فترة وجودي في هذا المجلس كنائب اولاً واخيراً واعتز بكل عمل قمت فيه بينها كوزير، وستبقى قائمة التعيينات الواردة من الحكومة في وزارة البلديات عن عام ١٩٩٠ نقطة مضيئة في جبين الديمقراطية الاردنية اعتر بها لانها انصاف لمن وقع عليهم الظلم سنين طويلة قبل العهد الديمقراطي، وسأبقى اذكر بكل فخر واعتزاز انني مع كثيرين من اعضاء هذا المجلس كنا نفتح ابوابنا للشعب نستمع مظلماته ونحاول بكل القنوات والوسائل المتاحة رفعها عن كاهله ومحاسبة كل مسؤول لا يعدل في الرعية دون حساب للوقت او الجهد على حساب اسرنا وصحتنا مستلهمين في عملنا امانة المسؤولية والبر بالقسم الذي اقسناه قبل ان نباشر اعمالنا بأن نكون مخلصين للملك والدستور والامة دوماً تفريق او تمييز او تحيز، في الوقت الذي كان غيرنا ممن استمروا لعبة الشتائم والتجريح يبذل جهده يومياً للجلوس مع السفير الفلاني او العلاني ليقوم علاقة شخصية معه قد ينتج عنها تحسين اوضاعه الاقتصادية والاجتماعية، او ينفاق لمسؤول معين، يكيل له المديح والثناء طمعا في استغلال موقعه والحصول على خط باص او اعضاء من جرك سيارة فخمة تليق بالمقام او رخصة حفز ليشتر ارتوازي او تحصيل وحدة زراعية او اكثر في غور الاردن على حساب فلاحه الاغوار... او فقراء الشعب.

لا تخشوا شيئاً، فكل ما نقوم به معروف للخاصة اولاً... وقد وصل او سيصل بالتأكيد الى عامة الشعب ليصدر حكمه، وما حكم الشعب بسيط، ولعل صناديق الانتخابات القادمة ستكون اولى الفقرات حكم الشعب على نوابه، والله المستعان، وهو من وراء القصد، عليه توكلنا واليه انبنا، واليه المصير، انه نعم المولى ونعم النصير وهو السميع العليم والله يحفظكم وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ حسين مجلي.

السيد حسين مجلي: شكراً سيدي الرئيس، سيدي الرئيس اريد ان اقول ما اسهل نقد الحكومة والحكومات الامر الذي مارسناه منذ بدأت مدة هذا المجلس وحتى نهاية هذه المدة التي نحن بها الان، الاصعب سيدي الرئيس وايها الزملاء هو النقد الذاتي ويميز عما ايق به هذا التقرير يبدو ان بعض الانتهاكات على الحقوق العامة مارسها بعض النواب، والاكثر صعوبة ايها الزملاء والامر الذي قد يكون مستهجن في هذا المجلس او في خارجه هو نقد الحالة الشعبية التي نحن عليها وفي المرحلة التي يقال فيها، نحن الان في مرحلة العودة الى الشعب، بما رأيكم ايها الزملاء ان الذي يتباهى

انني على علم ايها السادة ان ذلك التجريح كان سيأتي ضدي في يوم من الايام ولو في اليوم الاخير او قبل الاخير من عمر هذا المجلس، لانه ثمن لمواقف وقفتها مع شعبي ومبادئتي وضيميري وامتي برفض استقبال السفير

السياسية اما بالثراء او بالاعتداء على الحقوق العامة، نقول لشعبنا لا يجوز لهؤلاء ان يكافئوا بمزيد من الافساد الحياة السياسية والحياة النيابية، ونقول للحكومة ايضا الى متى الى متى الذين يشدون الاصوات او يعتدون على الحقوق العامة، يكافئون شعبياً ويكافئون رسمياً.

اعود لاقول في هذه المرحلة علينا ان نقول للنائب ان النائب اهم من النائب لانه الذي يأتي بالنائب، اما النائب المزيف او النائب الاصيل الصادق الامين الذي لا يعتدي على الحقوق العامة، وان هذا الشعب هذا هو الاوان الذي يعمل فيه ان الشعب مصدر السلطات، فلكي يكون الشعب مصدر السلطات لا ضحية السلطات، عليه ان يحسن الاختيار وان لا يكافأ شعبياً ولا رسمياً كل من اعتدى على الحقوق العامة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ يوسف العظم.

السيد يوسف العظم:

بسم الله الرحمن الرحيم.

انني على كلمة معالي وزير التنمية السابق الزميل الدكتور عوني البشير، واعتبرها تمثل رأيي لانها وردت من حيث الدور قبل كلمتي، واشكر اللجنة الموقرة التي اعدت التقرير بهذه السرعة التي اتاحت لها ولو اعطيت من الوقت اكثر لكان لها رأي اوضح واكثر شمولاً، واشكرها مرة اخرى لان التقرير حوى ارقاماً محددة تتعلق بسند التعيين وما تم في كل عام من تعيين وارقاماً اخرى مذهلة عن عدد المعينين من الاقرباء والمحاسيب على حساب بنود لم تكن

احياناً في الاعتداء على الحقوق العامة يكافئ شعبياً ورسمياً وصدقوني انني لا اقصد الاساءة الى احد انما اقصد الوصف فقط، ان من الذين سمعوا اثناء الانتخابات العامة السابقة من يقول من عين اكثر مني فليلاقيني في بطن هذا الوادي لا اقصد بذلك اي لغة اتهامية وما رأيكم ايها الزملاء ان تكون النتيجة ان يكافئ هذا بأكثرية الاصوات شعبياً وان يكافئ رسمياً باختيار ما يريده من الرزارات، انا من المؤمنين بعلمية الحديث القائل كما تكونوا يولوا عليكم، والذي يساوي باعتقادي الشعب مصدر السلطات اذ ان النائب اهم من النائب وهو مصدر السلطات، ولذلك وفي هذه المرحلة التي نعود بها الى الشعب علينا ان نقول لشعبنا اننا كما اتنا من النقد الحالة الرسمية، نحن نقاد الحالة الشعبية التي تشجع على الاعتداء على الحقوق العامة نحن في مرحلة ندعوا شعبنا الذي نجبه الذي نجبه والذي نعتبره هو الوسيلة والهدف ولكننا في مرحلة شعبية متدنية، اصبح يأتي فيها الوزير ليعتقد انه وزير عمان او وزير السلط او وزير اريد واذا تصرف كذلك يكافأ شعبياً ويكافأ رسمياً نحن في المرحلة التي نعود بها الى الشعب، ندعوا شعبنا ان يحجب ثقته بعد التحقيق الدقيق عن كل من اعتدى على الحقوق العامة بالمحاباة الشخصية وياقرار الحقوق الشخصية على حساب الحقوق العامة، وندعوا الحكومة التي لم تثق في اية حكومة في يوم من الايام لانه يكفي ان نقول للحكومة ان الذي يقول كذلك تشجعه وتترقيه في السلم الاجتماعي الى ابعد حد منتظر، وحتى الذي يعتدي على الحقوق العامة وقد يكون مارس السناد الحياة النيابية والحياة

هكذا من المأهول

هكذا من المأهول

مخصصة للموظفات، واشكرها مرة ثالثة لانها اتاحت لكتابي الذي سيصدر عن وجودي في وزارة التنمية الاجتماعية، ان يضم وثائق وارقاما جديرة بالاطلاع عليها ومعرفة تجاوزات وضيغ العدالة على مذبج الانتخابات والوساطات وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا لكم، الاستاذ نادر الظهيريات.

السيد نادر الظهيريات:

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول الله تعالى: «ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها، واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل» صدق الله العظيم. بداية اتقدم بالشكر للجنة الموقرة حيث جاء تقريرها مفصلا بالرغم من ضيق الوقت والصعوبات التي عانتها اللجنة لاعداد هذا التقرير.

ان محاسبة مرتكبي هذه المخالفات ضرورة ملحة لانهم جميعا خالفوا القسم الذي اقسموه وهو اقسم بالله ان اكون مخلصا للملك، وان احافظ على الدستور وان اخدم الامة واقوم بالواجبات الموكلة الي بامانة المادة (٤٣) من الدستور، كما خالفوا المادة السادسة صراحة والتي تنص صراحة وهي (الاردنيون امام القانون سواء).

اما القول بأن من عين هم ابناء هذا الوطن، فهل من هضمت حقوقهم ليسوا من ابناء الوطن وهل من العدالة ان يعين ابناء منطقة على حساب مناطق اخرى.

اقتراحي سيدي الرئيس:

١ - تقوية ودعم اجهزة الرقابة والتفتيش وديوان المحاسبة، ديوان الخدمة المدنية.

٢ - نشر اساءه المخالفين في الصحف المحلية تحت الاية الكريمة التي ذكرتها، والقسم الذي اقسموه ليعرف المواطن من هم ابطال هذه المخالفات.

٣ - التزام الحكومة بتعيين اصحاب الكفاءات والسمعة الطيبة في المراكز العليا للدولة.

٤ - استمرار الاجهزة المعنية في الرقابة بدراسة التعيينات في الوزارات الاخرى والتي اظن انها موجودة.

٥ - انصاف جميع من هضمت حقوقهم من ابنائنا وهم كثيرون لتعود الفرحة الى قلوبهم.

٦ - واخيرا اثني على من ذكر وهو تحويل كل من حصل على كسب غير مشروع مستغلا منصبه نائباً او وزيراً على القضاء ليعرف المواطنون الصديق في العمل والامانة في الاداء.

وشكراً سيدي الرئيس

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ منصور مراد

السيد منصور مراد: شكراً معالي الرئيس.

قبل عدة ايام كنت بزيارة رئيس ديوان الخدمة المدنية، قال لي بالحرف الواحد بأنه قد تم خرق التعليمات التي صدرت عنا وهي عدم تعيين اية موظف لأي وزارة او دائرة قبل اعتقد ٤/٢٠ ومع ذلك فقد أمر امرأ بكتاب خطي من دولة رئيس الوزراء بأن يقوم بتعيين اكثر من (٦٠) موظف كان قد طالب بها معالي

ليس منها وزراء وموظفون كبار الا وهولاء مادبا وقضاء ذبيان، ولا اقول ذلك تعصباً، رسالة ارسلها باسم اولئك الناس اليكم جميعاً وإلى كل مسؤول، والسبب معروف، لأن الشخص المسؤول صاحب القرار، وعلاقته بمنطقة ما تلقي بظلالها على هذا المجال والا مكتة واضحة للعيان الا انني سأشير الى موضوعين.

الاول بعض ملاحظات حول تقرير اللجنة، والاخر بعض المقترحات، ولن ادخل في باب الوعظ والارشاد لبيان اهمية القيم التي ذكرها الاخوان.

اولاً: - لم يشر تقرير اللجنة الى الشخص صاحب المخالفة التقرير فقط اشتمل على المخالفات التي اردتها ديوان الخدمة المدنية، وديوان الخدمة المدنية ايضاً لم يورد المخالفات التي هو خالفها لانه هناك مخالفات قام بها الديوان فلم يورد الديوان هذه المخالفات.

هذه الحقيقة ملاحظة وبالتالي فان اللجنة لم تأتي بشيء جديد وإنما كل الذي فعلته انها نقلت وجهة نظر ديوان الخدمة المدنية وتقديرها ان هذا التقرير ليس تقريراً للجنة، وان كانت اللجنة احسنت بأنها كانت باباً لفتح هذا الموضوع.

ثانياً: - اطالب ببعض المقترحات: -

١. اطالب بالغاء فعلاً اذا ثبت في مجلس الامة وانا ارى من العيب ان يقال في مجلس الامة ان التعيينات كانت عادلة، ثم اسمع وفي كل مرة ان هناك من عين قبل ان تأتي بالشهادة، لانا احمل اللجنة المسؤولية كيف يتقدم واحد للمقابلة وليس معه مصدقة او

وزير العدل، من هنا جوابي لبعض الزملاء النواب، الذين قالوا بأن تقرير لجنة التعيينات لم يشتمل على معظم الكشوفات التي تحدد الخلل، واقول انا لأن ديوان المحاسبة وديوان الخدمة المدنية جرت عليه ضغوطات من قبل وزراء لحماية الخلل الذي قاموا به في خلال الفترة التي كانوا بها، وكلنا نعرف مدى هذا الخلل واين يكمن واين هي الوزارات التي ما طلت وتهربت وايضاً تهرب ديوان المحاسبة وديوان الخدمة من تسليمنا هذه الكشوفات، ولهذا احمل الحكومة مثلة برئيسها سيادة الشريف زيد مسؤولية ما جرى وما يجري، وما التعيينات الاحلقة صغيرة من حلقات الفساد في بلدنا، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، هناك بعض الاخوة الي ناديتهم كانوا غائبون، الأستاذ علاوي، باختصار شديد.

السيد عبد الحفيظ علاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس.

انا سأقول باختصار، اولاً: - انا اعتقد انه بات واضحاً ضرورة واهمية دورة استثنائية لمصلحة الوطن والمواطن، وهنا يكمن ضرورة ان نقدم مصلحة وما طرحه الاخوان من احالة بعض الامور الى لجان معينة في المجلس، هنا يفترض انكم تقدمون مصلحة الوطن على المصلحة الانتخابية والشغل للانتخاب خلال اربعة شهور.

ثانياً: - مع ان اكثر المناطق تضرراً في هذا المجال الوظيفي سواءاً في تعيينات الوظائف الجديدة او التعيينات القيادية هي المناطق التي

شهادة، علماً بأن اناساً تقدموا بمصدقات وشهادات وقبل التعمين ثم ضيقت معاملاتهم داخل مجلس الامة، فهنيئاً لمجلس الامة، والاسماء عندي.

٢. تنسيق ادوار ديوان الخدمة المدنية وديوان الرقابة والتفتيش وديوان المحاسبة.

٣. اطالب محاسبة المسؤولين في كل فترة.

ايضاً اطالب إعادة هيكلة ديوان الخدمة المدنية واشخاصه واطالب ايضاً احصاءات لمن يعيشون سنوياً في كل دائرة وان ترد المعلومات ديوان الخدمة والوزارات والدائرة المعنية وإجراء مقارنة التقريرين.

ايضاً لاحظ ان التقرير لم يشر الى التعيينات القيادية وطبعاً مش داخل فيه لكني ارى ايضاً ان التعيينات القيادية في المراكز القيادية، ايضاً تشكل هاجساً كبيراً لكثير من الناس، ولعل ايضاً هذا ينعكس على الوطن بحيث يحس بعض المناطق، وطبعاً الي ليس له بواقي ما حد سوف يبكي عليه وهذه ملاحظة سبق وان ذكرتها قبل خمسة عشرة عاماً لكثير من المسؤولين.

انا الفت نظر الاخوان الى ملاحظة ان بعض الدوائر العامة المستقلة عن الوزارات، يلاحظ ان عائلات المدير العام او المديرين العاملين تشكل القسم الأكبر من اسماء من يعملون في هذه الدوائر واود من الاخوة ان ينظروا فقط الى بعض الدوائر التي يشرفوها كل يوم اخرج البرنامج الفلان الفلان الفلان الفلان.

عندما ينظروا للعائلات في الاخير ويستعرضوا المدراء العاملين لهذه الدوائر، واكتفي فقط بالإشارة لهذا الموضوع.

والناس عارفين يا اخوان، الى متى تنقاضي جميعاً نواباً ومسؤولين عن هذه القضية ولعل الي ذكره الأخ قبل قليل وقد عوتبت في هذا اليوم لأنني اذكر مثالا بتعيين خاطيء عوتبت، عملت مشكلة لأنني اذكر مثلاً طبعاً عتاب شخصي وانا متحملة وسامح فيه.

اطالب بمراجعة ابناء كافة المناطق وان تكون هناك آلية لتحقيق ذلك، بحيث توزع العدالة على الجميع، ثم انني ايضاً ارى تصويب اسلوب تعيينات الوزارات، ليس المقصود بالتصويب حقيقة القول إلا اذا ثبت الاخت الي هاهي معها الشهادة، انا حقيقة ارى عيب انه من اليوم ان تظل مداومة في مجلس الامة، ارى ان ذلك عيب حقيقة.

لكن اقول الدوائر التي ورد ان عندها مخالفات للمستقبل لا بد من تصحيح مثل هذه الامور حتى نتجنب هذا، على كل حال انا آمل ان تكون هذه فرصة ومناسبة لان نعتبر جميعاً انفسنا مسؤولين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، الاستاذ عبد الباقي جو.

السيد عبد الباقي جو:

بسم الله الرحمن الرحيم.

ابتداءً أشكر اللجنة على تقريرها الذي قدم لنا مهيئة امين.

الأول:- ان هذا التقرير اعاد اليها حاسة

الشم لنشم رائحة الفساد في التعيينات.

الثاني:- ان هذا التقرير جعل المخالف يضحك في عبه لأن التقرير اشار الى بعض المخالفات وترك معظمها، لا شك ان هذه المخالفات حقيقية وهي لا تنحصر في حكومة بعينها او وزير بعينه وانما الفساد فساد ايئنا وقع وما وقع وفي اي زمان وقع وهذا الفساد وتنعكس آثاره على البلد.

وفد من بلد اشتراكي توجه الى النمسا وبعد ان انهي الوفد مفاوضات وعاد تبين ان رئيس الوفد فتح له حساب في احد البنوك بالنمسا ووضع تحت الرقابة عشرة سنين فلم يكشف، وعندما وضع تحت العصا اقر واعترف، قال انه ليس جاسوساً حتى تضبط انما هو تعهد للبلد الذي ارشاه ان يتبنى الحيلولة دون وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

فمن هناك بدأ الخلل بالتأكيد ان الاخطاء كثيرة ولا تنحصر في التعيينات، وأشار الى بعضها احد الاخوان، فالاططاء والتجاوزات اكثر من ان تحصى ولكننا عندما نتحدث عن التعيينات نقول بأن الزرقاء ثاني مدينة مثلاً في المملكة وعدد سكان المدينة ستمائة وخمسون ألفاً والرسيفة مائتان وخمسون ألفاً، والمحدث ان يكون قد عين من محافظة الزرقاء ربع ما عين في ابي قضاء في هذه المملكة، ولان معظم المعينين في الزرقاء ليسوا من محافظة الزرقاء اذن هناك تجاوزات، لكن هذه التجاوزات لاحظت من كلمات بعض النواب ومن تقرير اللجنة انهم يبعدون عن مسؤولية ديوان الخدمة علماً بأن هذا الديوان ومن خلال هذا الديوان تم تعيين من لم

ينهي دراسته ويتخرج في جامعتهم، فالتعيين جاء قبل التخرج، وهذه غاذج وليس الاصل انما هي نماذج وعندما تكون هناك مخالفة يعين فيها من لم يتخرج قبل ان يتخرج هذه المخالفة تعطيك صورة واضحة عن ضمير ونفسية من تولى هذا التعيين، ووجود مثل هؤلاء على رأس المسؤولية اخطر من ان يتصورها اي انسان.

هذا الانسان الذي تولى الحيلولة دون وضع الرجل المناسب في المكان المناسب كان الحكم الذي صدر عليه بالاعدام، لانك عندما تسلم مركبة لمودة او قرابة او صداقة لرجل لا يحسن قيادة السيارة، فأنتك تعتمد قتل من يركب هذه المركبة يقودها انسان غير مؤهل.

انا لا اعترض على التعيينات الانسانية ولكنني اعترض ان يكون هناك في اسرة واحدة عشرة موظفين وتكون هناك اسرة اخرى ليس فيها موظف واحد.

اذا كنا نعلم او لا نعلم من يفتح باباً للمراجعات ومن يزور الناس في بيوتهم ليعلموا مدى الجوع المسيطر على الناس، الناس جوع، كان يوسف عليه السلام في سنين القحط كان لا يأكل حتى يشبع لأن الذي يشبع لا يعلم حالة الجائع، ومعلوم ان الانسان الذي يشبع ويشعر بسعادة وهناك من لا يجد لقمة العيش لا فرق بينه وبين الدابة، ولذلك يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم.

«والله لا يؤمن والله لا يؤمن والله لا يؤمن قالوا خاب وخسر، من هو يا رسول الله قال الذي ينام شعبان وجاره جائع وهو يعلم».

هذه التعيينات غير منصفة وغير عادلة ولكن المؤسف ان تصدر هذه التعيينات من اخوة لنا مواطنين نكن لهم كل التقدير والاحترام، انا لا اطالب بأن نعود القهقرة في محاكمة من ارتكب جريمة ثم لم يحاكم عليها ولم يحاسب لأننا قد نصل لأبن آدم الذي قتل اخاه لم يحاكم ولم يحاسب، بقي حكمه وحسابه على الله، انما اطالب ان تكون هناك محاكمة وان يكون هناك تحقيق عن كل مخالفة، وان لا يكون هذا متصلاً على التعيينات بل على مخالفات لا تعد ولا تحصى. فقط التي تنحصر في عمر هذا المجلس لاننا مسؤولون.

ان لم يسألنا الشعب فالله يسألنا وانا لا اهتم احداً يتكلم هنا ولو ان كان بعض الاساليب كانت اساليب دعائية، الا انني ابريء اخواني من ان تكون كلماتهم كلمات دعائية انتخابية، لانني اتق بثقافة ووعي زملائي، فالشعب اليوم لن يسأل النائب كم بياناً أصدرت وكم خطبة القيت انما سيسألونه ما فعلت؟ وماذا قدمت؟ ولذلك لنا ان نقول ما نشاء دون ان نخشى ان يكون كلامنا دعاية انتخابية فعلينا اذن ان نصر ولو اننا كما جئنا يقول البدو:-

غزونا والناس راجعين، الغزاة عم يرجعوا ونحن عم نغزي، وعمر المجلس على ابواب الانتهاء الا اننا نتمنى ان يكون ما نقوله هنا قاعدة للمجلس الذي يأتي بعدنا لان قصدنا الاصلاح وليس قصدنا ان نفرض الناس.

انا اطالب هذه الحكومة وهي على ابواب الانصراف كهذا المجلس تماماً ان تحقق العدالة

هل العدالة تحققت لابتاء الريف والبدواة، ولأبناء القرى ما أظن هذا إذا كانت الزرقاء وهي مدينة وفيها قرابة مليون مواطن لم تزل (٢٪) مما تستحق فيها لو وزعت الوظائف على المؤهلين والمستحقين واصحاب الدور، ثم من قال بأن الدستور ينص على اهمال من لا يحمل التأهيل، من يقول هذا، كل مواطن له الحق بالعمل، هناك في ديوان الموظفين من ملك بأنه الاول على الدور، وبعد فترة يقال له انت ثلاث وثلاثين بعد المائة على الدور.

من الذي نقل هذا الذي وصل الى الدور الاول بعد كذا من السنين ان يعود القهقري الى ثلاث وثلاثين بعد المائة اذا كان هذا بناءً على انظمة وتعليمات فاقول هذه انظمة وتعليمات مخالفة للدستور، لان الدستور ينص على ان المواطنين سواء في الحقوق والواجبات ولذلك الذي أرجوه ان يكون التوجه من كل حكومة تأتي ومن هذه الحكومة ومن هذا المجلس ان نحرص على امن بلدنا، فالجوع كفر والجائع لا يتروع عن ارتكاب اية جريمة، واكبر دليل على هذا ما نسمع وما اكثر ما يقع وما اقل ما نسمع من جرائم اخلاقية ومن سرقات ومن اقتحام منازل وكسر البيوت والاعتداء على المارة وعلى ربات البيوت في بيوتهن في غفلة من الأمن، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله
الآن الكلمة لمعالي الامتياز نائب رئيس الوزراء الامتياز ذوقان المندلاوي.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية

والتعليم: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس.

من الواضح ان التقرير يشير الى تجاوز في التعيينات حصلت في عهد الحكومات التي توالى على تسلم المسؤولية منذ قيام هذا المجلس الكريم بما فيه الحكومة القائمة حالياً، لا احد يستطيع ان ينكر ذلك وقد اشار الى ذلك سيادة رئيس الوزراء في خطابه امام مجلسكم الكريم قبل حوالي شهر واثار فيه الى الضغوطات الاجتماعية التي تتعرض لها جميعاً، والتي تمارسها بعضنا على بعض وزراء ونواباً، ورغم التوضيحات التي وردت على لسان بعض الاخوة وهي توضيحات محقة حول التعيينات فثمة امراً واحداً مهماً يربط بين هذه الامور جميعها وقد اشار اليها اكثر من نائب واثار اليها بصراحة النائب المحترم الامتياز محمد فارس الطراونة واخيراً سماحة الامتياز عبد الباقي جو.

هذا الامر هو ان جميع هذه التجاوزات والتعيينات حصلت تحت مظلة قانونية، هذه المظلة هي ان التشريعات المختلفة بما فيها نظام الخدمة المدنية، ونظام التشكيلات الوظائف وقانون الموازنة اعطى الصلاحيات لم يحصروا صلاحيات التعيينات في ديوان الخدمة المدنية انما اعطى هذه الصلاحيات او بعض هذه الصلاحيات للوزراء وللانماء العامين ولديري الدوائر، هذه التشريعات لا تحصر لك التعيينات في ديوان الخدمة المدنية.

لذلك جاءت تقديرات الوزراء والانماء العامين والمنداء بما يخالف يعطي مجالاً لهذه التجاوزات، من اجل ذلك جاء بلاغ سيادة

رئيس الوزراء رقم (٥) لعام ١٩٩٣ والذي حاول بذلك البلاغ ان يعيد فيه جميع هذه الصلاحيات ويحصرها في جهة واحدة لتتحمل مسؤولياتها وتكون خاضعة للمساءلة، ففي ذلك البلاغ اشار ذلك البلاغ على انه يجب ان لا يتم اي تعيين بدون جدول لتشكيلات الوظائف الصادر عن دائرة الموازنة.

٢ - يجب الاعلان عن كل الوظائف التي يراد تعينها.

٣ - يجب عندما يتم التعيين يجب ارسال نسخ من هذه التعيينات بالاضافة الى النسخة الموجودة في ديوان الخدمة المدنية الى ديوان الرقابة والتفتيش والى ديوان المحاسبة، وفوض ديوان المحاسبة بذلك البلاغ ان يوقف صرف اي راتب لأي تعين يتم خارج الاصول.

٤ - ذلك البلاغ اوجب الاعلان عن كل وظيفة تتم تعينها ثم فوضت بذلك البلاغ الاجهزة المختلفة وهي ديوان الرقابة والتفتيش وديوان المحاسبة وديوان الخدمة بتصويب الاجراءات بحال وقوعها وابلاغ سيادة رئيس الوزراء عن ذلك.

فلذلك سيدي الرئيس فاني الآن اتكلم كنائب وليس كمضوفي هذه الوزارة، واقترح ان يكون توجه المجلس الكريم بأن لا يفوت هذه الفرصة الثمينة على ضوء ما ورد في تقرير اللجنة بأن يكون توجه هذا المجلس الكريم وقراره وتوصيته بأن تكون تثبيت وتعزيزاً لما ورد في ذلك البلاغ وذلك عن طريق تعديل كل التشريعات القائمة، بوجوب في ان يوصي بوجوب تعديل التشريعات القائمة كنظام الخدمة المدنية

هكذا من الأهل

وتشكيلات الوظائف عندما تصدر واية قوانين اخرى بحيث يحصر الصلاحيات في التعيينات الى جهة واحدة وهي ديوان الخدمة المدنية ليكون مسؤول وقابل للمسائلة، والا لن حتى لو حولت هذه التجاوزات الى لجنة التحقيقات النيابية او الى القضاء باعتقادي انه لن يكون هناك اي مأخذ لأنه يفي باي مأخذ قانوني الذي تربط فيه الأخذ فيه من قام بذلك التجاوز لأنه الحقيقة وقع تحت مظلة تشريعية، فإذا توجه هذا المجلس الكريم الى ان لا يفوت هذه المناسبة الثمينة، وبأن يسعى لكي يحصل فعلاً تعديل كل التشريعات القائمة بحيث تحصر التعيينات والمساءلة في جهة واحدة ولتكن ديوان الخدمة المدنية باعتقادي بأن هذا المجلس الكريم قبل انصرافه يكون قد ادى خدمة وطنية مهمة وادى غاية حق غايمة وطنية عندما سعى الى بحث التعيينات.

اقتراحي كئائب هو هذا سيدي الرئيس والان اسمحوا لي ان اتكلم كعضو في هذه الحكومة بكل اختصار، دقيقة واحدة لا اكثر ان اشير الى ما ظنه النائب المحترم السيد منصور مراد تجاوزاً ويحمل مسؤوليته الى سيادة رئيس الوزراء عندما اشار سيادة الرئيس الى تعبئة الوظائف في وزارة العدل بعد ان كان قد اصدر بلاغاً بأن تعبئة الوظائف جميعها يجب ان لا تتم قبل ٢٥/ نيسان كما اشار النائب المحترم الاستاذ عبد الباقي جو سيادة رئيس الوزراء نظراً لانتهاء الدورة العادية بهذا المجلس ونظراً لقرب الانتخابات النيابية، كان يقدر بأن وزارة سترحل قبل ٢٥/٤، لذلك ولكي لا يستغل الوزراء ولكي لا يمارس الوزراء بعض

التجاوزات التي اشار اليها سيادة الرئيس في بلاغه رقم (٥) اصدر بلاغاً بأن كل التعيينات يجب ان ترجأ وان لا تصدر قبل رحيل الوزارة الذي كان مقدر له في ٢٥/ نيسان لكن مجلس الوزراء بناءً على تنسيب وزير العدل وافق على احداث خمسة محاكم في سبع محاكم صلح في سبعة امكنة مختلفة بدأت في :-

الحسنية، وعي، وذياب، والجيزة وفي امكن مختلفة، وصدرت بها النظام في الجريدة الرسمية في ٤/١ فلكني تمارس هذه المحاكم صلاحياتها رئيس الوزراء اصدر كتاباً الى رئيس ديوان الخدمة المدنية في ان تستثنى تعيين الموظفين لهذه المحاكم السابقة لكي تمارس صلاحياتها وان تستثنى من بلاغة الذي لا يتم قبل ٢٥/٤ ووصى بأن تتم هذه التعيينات في ٤/١ مع العلم بأنه لم ترسل لا من وزارة العدل ولا من أية جهات حكومية أسماء بمن يجب ان يشغل هذه الوظائف.

كل الذي تم إصداره من قبل رئاسة الوزراء انه اصدرت بلاغاً جديداً لرئيس ديوان الخدمة المدنية ليستثنى إشغال وظائف هذه المحاكم السبعة من البلاغ الذي سبق وأن اصدره.

فاعتقادي أنه ليس في ذلك استثناء، ليس في تلك مسالة، هي غاكم أنشأت لكي تتسلم عملها كان يجب أن يعين ما تحتاجه من موظفين، فلذلك أعطيت الديوان صلاحية الاستثناء على البلاغ الاول.

فسيدي الرئيس الحقيقة ما تكلم به الاخوة النواب حول هذا الموضوع بصرف النظر

عن القرار الذي سيتخذه هذا المجلس الكريم وهو صاحب الصلاحية في أي قرار يتخذه، سواء إحالة الموضوع الى لجنة التحقيقات النيابية او الى القضاء... لكن الاعتقاد انه إذا أراد هذا المجلس الكريم بالفعل أن يضيف الى منجزاته السابقة إنجازاً مقنناً وبموجب تشريع لا يستطيع احد أن ينفلت منه لا الوزير ولا النائب ولا وكيل الوزارة ولا مدير الدائرة الذي تعطيه التشريعات القائمة حالياً الامتلاك، باعتقادي أن هذه مناسبة يجب أن تؤخذ لتصدر قرار أو توجيه بهذا المعنى، وعندئذ يستطيع هذا المجلس الكريم أن يطمئن الى أن الغاية المنشودة ستحقق... وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل: بسم الله الرحمن الرحيم. الحقيقة أنا ما أعتب على سعادة النائب منصور بيك فيه هو ان ينقل بأمانة ما تحدث به اليه رئيس ديوان الخدمة المدنية.

رئيس ديوان الخدمة المدنية تلقى كتاباً من وزارة العدل من أجل تعيين «٤٣» شاغر ملئها في وزارة العدل، وقد قيل له أن المحاكم قد صدرت أنظمتها و بانتظار نشر هذه الانظمة في الجريدة الرسمية حتى تعمل في أماكنها ومواقعها.

وقد تم فعلاً الاتصال مع سيادة رئيس الوزراء ليعطي الاوامر لديوان الخدمة المدنية بأن تستثنى هذه التعيينات من الترتيب الذي وضع أن لا تخلي الشواغر قبل «١٥» أو «٢٥/٤».

ما جاء في كتاب وزارة العدل يخلو من ذكر أي أسم، قيل نحن عندنا «٤٣» شاغر، حاجتنا من أجل إحداث هذه المحاكم ومباشرتها أعمالها أن تعميء بالسرعة الممكنة.

اعتقد أن في ذلك شكر لوزارة العدل وليس توجيه إنتقاد لهذا الامر.

وزارة العدل حريصة على أن تعمل هذه المحاكم التي تم تأسيسها في الوقت المناسب وتخلي الشواغر فيها بطريقة أصولية عن طريق ديوان الخدمة المدنية، وليس لوزارة العدل أي تدخل في تعيين أي موظف من هذه الوظائف ال «٤٣» بل متروك التعيين فيها لديوان الخدمة المدنية الذي يتم أيضاً بالأصول المتبعة بالنشر والمقابلة وكل إجراءات التعيين المتبعة.

وأرجو من الأخ منصور إذا لم يكن متأكداً من هذا الحديث أن يسأل ديوان الخدمة المدنية ليتثبت بأن كل ما ذكر وما قيل هو صحيح وواقع... وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، اذا سمحتم هذا ليس موضوع نقاش، الوثائق موجودة اذا كل واحد حكى بده يرد عليه صعبة. اذا سمح لي الاخوان تحدث حوالي ثلاثين من الزملاء، نعتز بكل ما قالوا ونكبر كل ما قالوا، لانكم بهذه الجلسة وبما قلتم تقومون بعمل غير مسبوق، وتؤسسون لمرحلة قادمة فيها معنى المسالة الحقيقية. انتم تقومون بهذا العمل ولكم الشكر على غيرتكم وبحضكم الجاد في البحث عن الحقيقة.

لهذا أعتبر هذه الجلسة من جلسات

وهذه الاسس ليست منزلة وفيها أخطاء. قد يكون معظم التعيينات أو المخالفات هي من أسس سابقة. ومن قال أنها غلدة وأنها صحيحة. فلتراجع الاسس ولتراجع الاخطاء، وليكن المجلس هو الرقيب بعد الله على العمل الذي يتم في هذا البلد، وأنتم تخطون خطأ جديداً لهذه المسيرة.

اللجنة قدمت ما قدمت، واللجنة قالت رأيها وقالت بكل وضوح أننا لم نستطع أن نحصل على كل المعلومات، قدمنا عينة بخير. وأنا أقول من باب التين والانصاف والعدل، لأن الظلم ظلمات يوم القيامة، نحن وصلنا الخبر نسأل الجهة الاخرى ماذا عندهم جواب على ما وصلنا. ثم نحول ذلك الى من يتبوا القرار ويصدر الحكم بعد أن ينظر بالنبا والتين والادعاء ويصدر الحكم. أن نصور حكماً مسبقاً هذا لا يجوز.

ولهذا المجلس لديه لجنة تحقيقات نيابية وأشار عدد كبير من الاخوة انهم يطلبون تحويلها الى لجنة التحقيقات النيابية وتسمع بهذا الادعاء وتطلب المعلومة من الجهة الاخرى، وتحقق وتحول من تحول الى الجهة التي تتطلبها روح العدالة، هذا أمر أعلى.

شيء آخر هذه اللجنة، لجنة التعيينات، ان رأيتم أن تستمر لتساعد لجنة التحقيقات فهذا أمر قائم لكم. نحن جميعاً نبحث في ذلك، ونحن جميعاً نبحث عن الحقيقة.

ولهذا أنا أبارك كل المباركة الجهد الذي بذل، ولا تريد أن تقطع الجبل هنا بل نسري بكل اطمئنان وثقة الى أن نصل الى الحقيقة، ونصبح

الحرية الاساسية التي فيها توجيه وفيها مساءلة وفيها بحث، كما قلت، غير مسبوق بتاريخ هذا المجلس. لهذا نقدر كل التقدير ما قيل، ولا يعني ان كل ما قيل هو دقيق وصحيح ١٠٠٪. لكننا أيها الاخوة يجب ان يتضح لنا أننا مجلس تشريعي وسلطة لديها حق المسائلة. والمسائلة تبدأ بالنبا ويجب علينا أن نتبين. ولا يعني النبا أو الخبر الذي وصل أنه حكم قطعي غير قابل للنقض، هذه قضية اساسية أنتم مجلس تشريعي تشرعون لهذا البلد، والتشريع هو الاساس.

لا يعني أن كل ما قيل أنه حكم وأنا استغرب من يطلق القاب واحكام قبل أن يتبين، والله سبحانه وتعالى يقول «فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين، وأعلموا ان فيكم رسول الله لو يطيعكم في كثير من الامر ولكن الله حجب اليكم الايمان وزينه في قلوبكم وكره اليكم الكفر والفسوق والعصيان، اولئك هم الراشدون».

وامل ان تكون من الراشدين جميعاً حتى نصدر الحكم بيقين.

ولهذا أنا أقول ان ما قيل شيء هام، وما بحث شيء خطير ويجب أن يتابع، فتح جديد في تاريخ المجلس وسجل المجلس. والمجلس قائم، دستورياً المجلس قائم الى مدته الدستورية. وأنا أقول أن هذا الامر يجب أن يتابع، وقلت نحن نؤسس. ما قاله معالي نائب رئيس الوزراء كلام واضح أيضاً، نطلب المتابعة ونطلب التبين ووضع الامور في نصابها حتى نبحث عن الحقيقة ونصحح الامور.

بنالاسس نحدثكم عن أسس التعيينات،

أفضل ولا احل من الوضوح في كل شيء.

ولهذا أرجو من اخواني ان يطمئنوا، الملفات امام الجميع، المعلومات يجب ان تؤدي من الجميع، والمحكمة انتم بالادعاء العام وبحول للقضاء للجهة التي يعينها الامر. أمر واضح كل الوضوح.

ولهذا اخواني لديكم الان اقتراحات اللجنة واقتراحات أضيفت الى اقتراحات اللجنة. فان رأيتم ان اقتراحات اللجنة او هي تنظيمية لا تعيق أي عمل اخر، ان توافقوا على هذه المقترحات ثم نأتي الى الاقتراحات الاخرى الاضافية. الدكتور فوزي مقرر اللجنة اذا سمحت تلخص لنا اقتراحات اللجنة.

السيد المقرر: شكراً معالي الرئيس. اخواني معظم مداخلاتكم حول هذا التقرير كانت تحمل مقترحات مشتركة، انا لذي عدد من النقاط موجزة على رأسها ما ورد في بلاغ سيادة رئيس الوزراء.

اضافة النقطة المتعلقة بحصر التعيينات بديوان الخدمة والتي هي واردة في التقرير. بالاضافة الى تضمين تقارير ديوان المحاسبة التي تأتي الى هذا المجلس في نهاية كل عام لكل المخالفات ليكون المجلس، هذه السلطة، بالصورة دائمة. واعتقد بهذا نكون قد حاصرنا هذه القضية بطريقة قانونية تشريعية، اما فيما يتعلق بالمحاسبة فهذا امر يعود للمجلس الكريم.

لكن أردت ان احدد النواحي الاجرائية القانونية التي يمكن ان تضبط عملية التعيينات والتجاوزات فيها.

العوج وان نؤسس لمسيرتنا الطويلة الخيرة ان شاء الله، هذا أمر متروك لمجلسكم الكريم.

قيل ما قيل وأنا أعتر ان يكون المجلس ينتقد المجلس وهذا امر يفتخر به، وان يكون من النواب باتجاهات مختلفة وكل يقدم ما عنده هذا شيء يعتز به هذا المجلس. والوثائق جميعاً ما كان للمجلس فهو تحت اطلاع المجلس كله وأولاً تحت اطلاع لجنة التعيينات ولجنة التحقيقات النيابية ليصدر القرار الحقيقي فيها قيل. وان السطحية لا تعني شيئاً، وأن التصميم بجزئية صغيرة لا تعني أنها حقيقة وقد يكون فيها ظلم.

سجلات المجلس كمجلس تحت تصرف جميع الاخوة، وان اردتم اضعها عند حارس الامن على الباب، لينظر اين الخطأ ويصحح ان كان بالأسس او بالاجراء. هذه قضية يجب ان تكون واضحة لأن ما قيل شيء يجب ان يحقق فيه ويجب ان يبحث عنه.

اما الحكومة فالامر لكم ان تطلبوا المعلومة، وقد طلبتموها، ولا يجوز ان يحتفظ بأي معلومة لدى الحكومة او المجلس الا ان تكون لدى لجنة التحقيقات النيابية ولدى لجنة التعيينات.

شكراً لكم جميعاً على ما قدمتم واعتبر انكم بذلك، والاخ الامين العام قرأ عليكم فيما يخص الامانة العامة، ومن لا يعرف النظام الاداري في مجلس الامة لينظر في نظام الخدمة المدنية المادة «٧»، من المسؤول الاداري هناك أمانة عامة وهناك اجراءات تتم حسب الاسس، وليحاسب كل انسان عن كل كبيرة وصغيرة. لا

هكذا من المأهول

أولاً، بحصرها بديوان الخدمة، ثانياً، ان تتضمن تقارير ديوان المحاسبة كل التجاوزات التي تحدث في كل عام لتكون تحت تصرف مجلس النواب. ثالثاً، متابعة المخالفات التي تمت والاطلاع عليها وانصاف من ظلم كما ارتأيتكم. وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، هل توافقون على هذه المقترحات التي قدمتها اللجنة؟ هذه هي الاساس. اذا وافقتم عليها نطرح بعض الاقتراحات الاخرى التي نثني عليها. من يوافق على هذه الاقتراحات التي تقدمت بها اللجنة؟ موافقة كبيرة.

الان الاخ الامين العام يقرأ علينا المقترحات التي نثني عليها والامر للمجلس الكريم. عفواً الدكتور عبد الله النسور.

معالي وزير الصناعة والتجارة: سيدي الرئيس، جرى التلميح حولي من احد الزملاء الذين احترمهم طول عمري، وسوف استمر بهذا، ولقد جمعتني جلسة طويلة أمس كان أحد شهودها الاستاذ سليم الزعبي قلت فيها انه ان كان هناك ثلاثة من مجلس النواب احترمهم وأحبهم طول عمري فسيكون احدهم الاستاذ حسين مجلي، وسوف استمر بهذا ولن اغير لأنني مقتنع بشرفه وخلقه ورفعة منطلقاته.

وأريد أن أقول للأخ الزميل ان تقرير اللجنة واضح ولقد زودت اللجنة كوزير في هذه الوزارة بكل التعيينات التي صدرت في مختلف العهود. واؤكد له كما استنتجت اللجنة انه لا توجد اية مخالفة من اي نوع كان في الوزارة او الوزارات التي ادرعها في العهد الديمقراطي، هذا

كل ما لدي وانا متأكد مما انا منطلق منه والملف موجود في حوزة اللجنة ولست ذاكراً كلمة اتحدى، فإذا كان الزميل قد استند الى موقف وقفته قليلاً فأعتقد ان الممارسة اللاحقة قد غيرت هذا الذي كنت قد فعلت، وارجو ان اكون بهذا الايضاح قد طمشت الزميل انني كما يريدني ان اكون لم انحرف ولم اخطئ وادعوا الله ان يكون الامر كذلك، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاقتراحات التي نثني عليها، الاقتراحات التي نثني عليها، الاقتراحات تقرأ أولاً ثم نصفها عند التصويت.

السيد الامين العام: شكراً معالي الرئيس.

هناك اربعة اقتراحات معالي الرئيس الاقتراح الاول مقدم من سعادة الدكتور حسني الشياح وقد نثني عليه وينص على ما يلي:-

احالة الوزراء المسؤولين عن المخالفات التي يتضمنها تقرير اللجنة الى لجنة التحقيقات النيابية واحالة الموظفين الكبار الاخرين المتورطين بهذه المخالفات الى القضاء.

الاقتراح الثاني من سعادة النائب عبد السلام فرجحات.

معالي رئيس المجلس: اذا سمحتم تقرأ أولاً ثم نمود اليها.

السيد الامين العام: معالي الرئيس اذا سمحت لي معالي الرئيس الاقتراحات الثلاثة الاولى عليها تصب في نفس المعنى، فيمكن تلخيصها باقتراح واحد مقابل للاقتراح الاخر

الذي قدمه معالي رئيس الوزراء بالوكالة وهو ذو منهجية اخرى فهل استمر في قراءة الاقتراحات؟

معالي رئيس المجلس: دعنا نسمع في الاول دعنا نسمع، نسمع الجميع ثم نصوت.

السيد الامين العام: الاقتراح الثاني وهو من معالي النائب السيد عبد السلام فرجحات وينص على ما يلي:-

احالة تقرير اللجنة وجميع الكشوفات الواردة من الوزارات والدوائر للمجلس الكريم الى لجنة التحقيقات النيابية والى النائب العام لمحاسبة كل وزير او موظف عام ارتكب اية مخالفة وفقاً لاحكام القانون والدستور مع استكمال الوثائق الاخرى من قبل لجنة مشكلة من ديوان الرقابة الادارية وديوان المحاسبة وديوان الخدمة المدنية للاحاقها بالاحالات للاحالة للجهات المذكورة.

الاقتراح الثالث وهو اقتراح مقدم من الدكتور احمد عويدي العبادي، وينص على احالة هذا التجاوزات الى القضاء مباشرة، او احالة هذا التقرير الى الحفظ.

الاقتراح الرابع وهو الاقتراح المقابل تعديل نظام الخدمة المدنية والتشريعات الاخرى بحيث تحصر التعيينات في جهة واحدة وهي ديوان الخدمة المدنية بجميع الوظائف على اختلاف درجاتها ووظائفها، وان لا يكون لأي جهة اخرى صلاحية التعيين وهو مقدم من رئيس الوزراء بالوكالة.

معالي رئيس المجلس: شكراً، اذا سمحتم بالدرجة الاولى جميع الاحالات انتم

شكلتم لجنة سميتوها لجنة التحقيقات النيابية تحول اليها كل القضايا من هذا المجلس، وهي التي تحول وتدرس وتقرز القضايا اما الى القضاء وتعود بالتالي الى المجلس، ليقرر المجلس لما بعد الدراسة فهي تدرس وتعيد اليكم، واعطيتموها صفة الاستمرارية ما دام المجلس قائم.

هذا الامر ان رأيتم وهو يلخص معظم الاقتراحات واقترح ونثني عليه من اكثر من زميل ان تحال هذه القضية وما لدى لجنة التعيينات وتستمر لجنة التعيينات بالتزويد ولجنة التحقيقات النيابية تنتظر بها وتعود اليكم بما ترى.

ان رأيتم ذلك كذلك، فمن رأى ذلك فليرفع يده تأييداً فهذا الاقتراح. نقطة نظام الاستاذ فارس.

السيد فارس النابلسي: نقطة نظام معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: ما هي نقطة النظام؟

السيد فارس النابلسي: معالي الرئيس انت قلت انك تحيلها للجنة التحقيق النيابية ولجنة التحقيق النيابية تحضر تقرير للمجلس، المجلس انتهى فكيف لجنة التحقيق تريد ان تحضر بتقرير للمجلس، بالتالي هذا الاقتراح انا في رأيي غير عملي، ولن ينتج شيئاً، ولذلك اذا كان فيه الان المجلس يصوت على لجنة ويعطيها الصلاحيات انه هي تحرك الامور، لجنة التحقيقات النيابية سوف تعود الى المجلس والان لا يوجد مجلس شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الذي

هكذا من الأهل

يقول انه ليس هناك مجلس المجلس حتى شهر تشرين الثاني، اذا سمحت، ودستورياً يجوز بدعوة من المجلس الكريم بأي لحظة ان يدعو الى عقد اي دورة هذه صلاحياته، ودستورياً المجلس قائم ويجوز له ان يدعو الى دوره، ويجوز لجلالة الملك ان يدعو الى دورات هذا نص الدستور، فالمجلس قائم وان اردتم ان توكلا الامر الى لجنة التحقيقات النيابية فهي لجنة قائمة ودائمة ما دام المجلس، ان رأيتم ذلك محال الى اللجنة.

فمن أيد ذلك فليرفع يده بالتأييد.
من يؤيد بأحالتها الى لجنة التحقيقات النيابية؟

السيد الامين العام: ٣٩ من ٥٨.

معالي رئيس المجلس: ٣٩ من ٥٨.
وموافقة على ذلك.

الاستاذ حسين مجلي نقطة نظام.

السيد حسين مجلي: سيدي الرئيس.
اما وقد صوت المجلس وانا احترم قراره وتصويته، الا اننا جرياً على ما نطالب به سيادة الرئيس من ان العمل في هذا المجلس يجب ان يكون عملاً مؤسسياً.

جدول الاعمال الموضوع هذا مطروح عليه تحت بند مناقشة، مناقشة التعيينات الواقع نحن لا نريد انه في كل مناقشة نأخذ لها منبج معين، المناقشة في النظام الداخلي كما اشرت سيادة الرئيس انها هي لتبادل الرأي.

الامر الاخر الذي اريد ان اضيفه ايضاً كنقطة قانون ونظام بنفس الوقت الزجوا ان يكون

معلوماً لدينا واعتقد انه معلوم لدينا ان لجنة التحقيقات النيابية تتعلق بالامور التحقيقات الجزائية التي تخالف الجرائم فما هي مواد الجرائم التي تريدان تحقق فيها.

نحن امام غالفات ادارية بحكم الدستور في المادة (٤٥) و (١٢٠) هي من مسؤولية الحكومة، واريد ان اذكر معالي رئيس الوزراء بالوكالة انه بحكم المادة (١٢٠) و (٤٥)، الدستور يقول:-

يتولى مجلس الوزراء مسؤولية ادارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية للدولة. كما انه يتولى بحكم المادة (١٢٠) كيفية تعيين الموظفين وعدهم... والخ.

ومجلس الوزراء ليس بحاجة الى اية تعديلات لأن مهمته في هذا الشأن الواقع قانون بحكم الدستور دون تفويض المجلس يأخذ هذه المهمة وبذلك المساءلة لمجلس الوزراء لهذا المجلس مباشرة اذا اجل بشؤون التعيينات ومن هنا اقول ان ننقل هذا الموضوع الى لجنة التحقيقات النيابية.

انا ارى انها ليست ذات اختصاص لانه ليس هناك جرائم محددة بالمعنى الجزائي بمعنى قانون العقوبات لنقول انها تتولى أولاً، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: واضح... واضح، شكراً اخي ابو شجاع لكن اود ان اوضح أولاً النقطة الأولى ان المجلس سيد نفسه، المجلس بحث مناقشة وتم اقتراح اقتراحات وثني عليها من العديد وطرحنا للتصويت والمجلس اتخذ قرار وليس هناك ما يمنع من دستور ولا قانون ولا نظام المجلس من

ان يتخذ القرار الذي يريد بالطريقة التي يراها هذه واحدة، الثانية موضوع التحقيقات النيابية اذا سمح لي الاخ ابو شجاع فمن مهام اللجنة المكتوبة من مهام اللجنة وحوالي سبع نقاط مهام اللجنة من مهامها ان تنظر بكل قضايا الفساد التي تحال اليها من المجلس والتي تصلها من المواطنين حتى هذه قضية مكتوبة من قرارات المجلس ومن مهام المجلس، فأرجو ان يكون الامر واضح ونقطة النظام واضحة كل الوضوح لدي.

اذا سمح لي الاخوة هناك مقترحات حول تعديل نظام ديوان الخدمة المدنية والتشريعات الاخرى، هذه الحقيقة نتيجة النقاش والدراسة التي يمكن ان يقترح للمجلس ويمكن ان يكتب بها للحكومة وهذا اجراء من مهام الحكومة لكن يشار اليه من المجلس.

ان رأيتم ان يوصي المجلس الحكومة بتعديل وتطوير التشريعات فيما يخدم الاهداف التي نراها وازالة العقبات التي تتناقض مع روح النقاش الذي دار بالمجلس، ان رأيتم ذلك مقترح يمكن ان يكتب للحكومة؟ موافقة على ذلك.

نقطة نظام الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: الحقيقة ان الاقتراح اليي تقدم به معالي نائب رئيس الوزراء رئيس الوزراء بالوكالة هو اقتراح لا شك انه جيد لكن الدستور وضع ورسم الطريق التي يقترح فيها القانون.

المادة (٩٥) من الدستور قالت:- يجوز لعشرة اعضاء او اكثر من اعضاء

المجلس ان يقترحوا القوانين لن يأتي هذا الاقتراح ان يصدر مناقشة موضوع التعيينات بحجة سابقة سيدي الرئيس، لذلك انا مع التوجه لكن ارجو لكي يكون بالصيغة القانونية ان يقدم اقتراح من زملائنا النواب بأكثر من عشرة اعضاء هذه نقطة، النقطة الثانية حقيقة نقطة نظام كانت لصدر القرار السابق تتعلق حقيقة ضرورة اجتماع لجنة التحقيقات النيابية وحقيقي لأن اللجنة منذ امد بعيد لم تعقد نحب ان نعرف حقيقة من بقي في هذه اللجنة اعضاء قضية ينتهي الأهمية سيدي الرئيس ارجو اطلعنا على ذلك، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، هناك بحث وسنعطيك ملخص لهذا الأمر عن لجنة التحقيقات النيابية وهناك قضية لعل بالغد انشاء الله لنشير اليها، اذا سمحتم لي في طلب من الاخوان الاستاذ فارس النابلسي.

سعادة السيد فارس النابلسي: شكراً معالي الرئيس، معالي الرئيس الزملاء المحترمين لقد مر على عدد من ابناء هذا الوطن في اقية وزنازين الحكومة السورية ما يزيد على عشرين عام وحققهم علينا ان نذكرهم وان نذكر الحكومة بضرورة السعي الجاد لاطلاق صراح هؤلاء المعتقلين وغيرهم من ابناء الوطن المحتجزين في مصر، ان اي مواطن اردني بغض النظر عن انتمائه السياسي ينتمي الى تراب هذا الوطن ويجعل جنسيته وحقه علينا كنواب لهذا الشعب ان نشدد في التأكيد على الحكومة ان لا تسكت على اعتقال هؤلاء المواطنين عشرات السنين دون محاكمة واني اطالب الزملاء الكرام بالتصويت

هكذا من الأهل